مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها

د. عبد الفتاح الحموز ★
جامعة مؤته

Abstract

Arabic language aims at clarifying the contextualization of the meaning. It abandons obsurity and symbolism inspite of the particular textual ambiguities that might be found in this research:

1) The morphological agent disappearance.
2) The verbal grammatical agent disappearance.
3) Mistaken pause and embarking on.
4) The omitted parts of particular linguistics structures and the like that might conforont the reader in this research.

Fianlly I was able to clarify the ambiguities of these contexts in various means.

ملخص

اللغة العربية لغة التفاهم والتخاطب؛ لأن إيضاح المعنى غايتها القصوى، فهي تهجر التعمية والالغاز على الرغم مما في هذا البحث من مواضع يمكن أن تعد ملبسة، ولعل أهمها ما يلي:

(١) ما يعود إلى البناء الصرفي في كثير من الصيغ.
(٢) ما يعود إلى اختفاء قرينة الاعراب اللفظية.
(٣) ما يعود إلى الوقف والابتداء غير الصحيحين.
(٤) ما يعود إلى ما حذف من بعض التراكيب اللغوية.

وغير ذلك مما يطالع القارىء في هذا البحث.

واستطعت في هذا البحث تحقيق أمن لبس هذه المواضع بوسائل مختلفة.

العربيَّة بألفاظها وتراكيبها المختلفة تهتَمُّ اهتماما بالغاً بإيصال المعنى المراد بوضوح وجلاء تامَّيْن، لا تشوبهما شائبةٌ من شوائب اللبس أو الغموض، ولقد شَرَّفها الله ــ سبحانه وتعالى ــ بأنْ تكونَ لغةَ قرآنه الكريم: «وهذا لسانٌ عربيٌّ مُبين» (١)، «بلسانٍ عربيٍّ مُبين» (٢)، «فإنما يَسَّرْناهُ بلسانِكَ لعلَّهم يتذكَّرون» (٣). فهي تهجُرُ

★ استاذ مساعد، دائرة العلوم الانسانية، دكتوراه نحو وصرف وعروض، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ١٩٨١.

(١) النحل: ١٠٣ (٢) الشعراء: ٩٥ (٣) الدخان: ٥٨

التعميَة واللبس في الغالب ؛ لأنَّهما ليسا من سماتها ؛ لأنَّ اللغة المُلْبِسَة لا تصلح أنْ تكون وسيلةً للتفاهم والتخاطب ؛ ولذلك يُطالِعُنا أجدادُنا القدماء في مختلف الفنون بحدِّ المصطلحاتِ حدودا دقيقةً ، ليتراءى مرادُها بوضوحٍ وجلاءٍ ، والقولُ نفسُهُ في مظانِّ اللغة التي تَجْمعَ في ثناياها الألفاظَ العربيَّةَ ومعانيَها المختلفة ليسهُلَ التفاهُمُ والتخاطُبُ . و يطالِعُنا بعضُ علماء اللغة بإنكار الترادُفِ في العربيَّة ، للفروق الدقيقة بين ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ مترادِفاً (٤) .

ولعلَّ ما يُعزِّز أنَّ العربيَّةَ تهجُرُ اللبسَ والغموضَ أنَّ حدَّ البلاغة يكمنُ في إصابة المعنى وقصدِ الحجَّة (٥) ، وأنَّ فصاحةَ الكلامِ تعود إلى وضوح معناه . وتآلُفِ كلماتِه ، وهجرِ التعقيدِ (٦) ، والتعقيدُ هو أن لا يكونَ الكلامُ ظاهِرَ الدلالة على المُراد به ، و يكونُ في اللفظ والمعنى .

و يرى ابنُ هشام الأنصاريّ (٧) أنَّ من الجهات التي تدخُلُ على المُعْرِبِ أنْ يُراعِيَ ما يقتضيه ظاهرُ الصناعة ولا يراعى المعنى ، وأنْ يراعيَ معنى صحيحاً ولا ينظر في صحَّةِ الصناعة .

و يطالِعُنا النحاةُ في تآليف النحو واللغة بالمعاني المختلفة لكل حرفٍ من حروف العربية ، في التراكيبِ المختلفة ؛ لئلاَّ يَلْبِسَ المعنى أو يغمُضَ ، فـ (إلاَّ) في قولهم : إمّا أنْ تكلِّمْني وإلاَّ فاذهَبْ ــ بمعنى (إمَّا) ، وفي قولنا : هذا درهَمٌ إلاَّ قيراطا ــ بمعنى أسْتَثْني ،

---

(٤) انظر: د. عبد الفتاح الحموز، المذهب المسلفي (ابن القيم الجوزية وشيخه ابن تيمية) في النحو واللغة ، مجلة مؤته للبحوث والدراسات ، العدد الأول ، ١٩٨٦م : ٢٢ــ ، جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١) ، المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها ، م : ٢ ، تحقيق محمد أحمد جاد المولى ، القاهرة ــ دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاه : ٤١٠/١ .

(٥) انظر فرج الله زكي الكردي ، شروح التلخيص ، القاهرة ــ مطبعة عيسى البابي الحلبي : ١٢٨/١ .

(٦) انظر الخطيب القزويني (ت : ٧٣٩هـ) ، الإيضاح في علوم البلاغة ، شرح وتحقيق د. محمد عبد المنعم خفاجي ، بيروت ــ دار الكتاب اللبناني ، الطبعة الخامسة ، ١٤٠٠ هـ ــ ١٩٨٠ : ٧٥ــ

(٧) انظر: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن هشام الأنصاري (ت : ٧٦١ هـ) ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق د. مازن المبارك وزميله ، مراجعة سعيد الأفغاني ، بيروت ــ دار الفكر ، الطبعة الخامسة ، ١٩٧٩م ، ٦٨٤ ــ ٦٩٨ .

وفي قولنا : هذا درهَمٌ إلا قيراط ــ بمعنى (غير) ، وفي قوله تعالى : «لئلاَّ يكون للناس حُجَّةٌ عليكم إلاَّ الذين ظلموا» (٨) ــ بمعنى الواو الناسقة (٩) .

والحذفُ لا يصحُّ إلا بدليلٍ على المحذوف لئلاَّ يلبِسَ الكلام و يغمُضَ ، ولذلك يفتَتِحُ ابنُ هشامٍ الأنصاري شروطَ الحذف الثمانية بوجود دليلٍ حاليٍّ أو مقاليٍّ على المحذوف ليكونَ المعنى بيِّناً واضحاً (١٠) ؛ ولذلك لم تَلْحقْ تاءُ التأنيث أوصافَ الإناث التي لا يوجد للذكور مثلُها نحو: حائِض ، طامث ، مُرْضع ، كاعِب ، ناهِد ؛ لأنَّ المعنى بَيِّنٌ من غيرِها . والقولُ نَفْسُهُ في كون حذف الخافض مع المصادر المؤوّلة من (أنْ) أو (أنَّ) وما في حَيِّزها ــ قياسيا (١١) إذا لم يلبس المعنى ، أمَّا حذفه في مثل : رغْبتُ أنْ تفعَلَ ــ فلا يصحُّ لالتباس المعنى ؛ لأنَّه يصح أنْ يكونَ التقدير: رَغِبْتُ عن أنْ تفعَلَ ، وفي أنْ تفعَلَ (١٢) .

واستعمالُ الضمائرِ في العربيَّة للإيجاز وأمْنِ اللبس (١٣) ، وإضافة اسمُ الفاعل المتعدِّي إلى المفعول جائزَةٌ، وإلى الفاعل ممتنعة ؛ لأنَّها تفضي إلى اللبس (١٤) . وقول العرب: خرق الثوبُ المسمارَ، وكَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، وأضرابهما ــ جائزٌ على الرغم من أنَّ الضمَّة والفتْحَة علامتي الإعراب يَدُلاَّنِ على معنًى مغايرٍ لِما تُعورِفَ عليه . و (لا) النافية يؤتى بـ (ما) بدلا منها إذا خيف التباسها بـ (لا) الناهية (١٥) . وَ يوضع المثنَّى موضِعَ المفرد إذا أُمِنَ اللبْسُ ، نحو لبّيك وسعدَيْك وأضرابهما . وتُخَفَّفُ (إنَّ) المثقّلة على أنْ يؤتى باللام الفارقة في خبرها لئلا تلتبس بـ (إنْ) النافية . وصِلَةُ الموصول لا يصحُّ حَذْفُها في الغالب ؛ لأنها تُزيلُ ما في

---

(٨) البقرة: ١٥٠

(٩) انظر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١) ، الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد ، القاهرة ــ مكتبة الكليّات الأزهرية ، ١٣٩٥ هـ ــ ١٩٧٥م : ٣/١٩ .

(١٠) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٧٨٦ ــ

(١١) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم ، الرياض ــ مكتبة الرشد ، ١٩٨٤م ــ ١٤٠٤هـ : ٧٠٥ ــ

(١٢) انظر ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب : ٧٨٨.

(١٣) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٧٠ ــ

(١٤) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/٢٧٠ ــ

(١٥) انظر د. تمام حسَّان ، اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ــ القاهرة ، ١٨٩ ــ

الموصول من لبسٍ وغموضٍ. والفاعِلُ لا يصحُّ حذفُهُ في الغالب؛ لأنَّ حَذْفَه مُلْبِسٌ، أمَّا حذف الخبر فليس كذلك، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي تعزِّزُ أنَّ العربية لَيْسَتْ مُلْبِسَةً ولَسْنا نُنكِرُ أنَّ فيها بعض الألفاظ أو التراكيب الملبسة يتحقَّق أمن لبسها بتضافر كثير من القرائن.

و يرى الدكتور تمام حسَّان أنّ قرائنَ كثيرةً تجتمع متضافِرَةً لتحقيقِ أمْنِ اللبس في العربيَّة، ومنها:

(١) القرائنُ العقلية، وهي: القرينة العهدية الذهنية، والقرينة المنطقية.

(٢) قرائن التعليق، وهي: المقاليَّة والحاليَّة.

والمقاليَّة قرينتان: معنوية ولفظية، والمعنوية هي: الإسنادُ، والتخصيص، والنسبة، والتبعيَّة، والمخالفة. أما اللفظيَّة فهي: الإعراب، والرتبة، والصيغة، والمطابقة، والربط، والأداة، والتنغيم (*).

ولعلّ تضافُرَ كثيرٍ من هذه القرائن يبدو بيِّنا في قولنا، ضرَبَ الرجُلُ العادِلُ عمراً، فقرينة الإسناد المعنويَّة تكمن في الفعل وفاعله، وقرينة التعدية المعنويَّة تكمن في (عمرا) المفعول به، أمَّا القرائن اللفظية فهي: الصيغة من حيث الفعل أو الاسم، والمشتَقُّ أو الجامِدُ، والعهديَّة الذهنيّة (حرف التعريف)، والرتبة من حيثُ تقديمُ الفعل على الفاعل، والفاعِل على المفعول، والتبعيَّة من حيث كونُ الرجلِ موصوفاً، والإعرابيَّة، والمطابقة من حيث تذكيرُ الفعلِ أو تأنيثُهُ مع فاعله، أو مطابقة الخبر للمبتدأ تأنيثا وتذكيرا، وإفراداً وتثنيةً وجمعا، والتنغيم من حيث كون الجملة إخبارا أو استخبارا أو تعجُّباً، وغير ذلك من القرائن المختلفة التي تتضافر لتحقيق أمن اللبس في التركيب اللغوي العربي. أمَّا القرائن الحاليَّة والمقاليَّة فتشيعان في المحذوفات المختلفة.

(*) انظر د. تمام حسّان اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب ــ القاهرة: ١٨٩ ــ

ومِمـا يُـعَزّز أنّ العربية تهجر اللبس والغموض أنَّ للألغاز مظانَّ خاصَّةً بها ؛ لأنَّ كثيراً منـهـا يـقوم على الإلباس في الرسم الإملائي ، أو التشابه في الرسم بين لفظتين ، أو التقديم والتأخير، وهي مسألَةٌ سنوضِّحها فيما بعدُ .

ومـؤلَّـفـات الـنحو واللغةِ لا تخلو من الإشارة إلى اللبس وأمْنِهِ في كثيرٍ من المواضع ، ولم يـطـالِـعْـني أحَدٌ أفْرَدَ لهذه المسألة مكان خاصا إلاَّ الزركشي الذي أفرد لها بابا (إزالة اللبس حـيـثُ يكونُ الضميرُ يوهِمُ أنَّهُ غيرُ المراد) في مصنَّفِهِ (البرهان في علوم القرآن) (١٦)، ولكنَّ هـذا الـبـاب يـدورُ في فـلـك وضـع الـظاهِرِ موضِعَ المُضْمَرِ، والسيوطي الذي أفرد لها مكانا (اللبس محذور) في كـتـابه (الأشباه والنظائر في النحو) (١٧)، ولكنَّه اكتفى فيه بتدو ين أقوال بعض النحاة في إزالة اللبس من بعض مسائل النحو واللغة .

أمـا المـحـدثـونَ فتناسَوْا هذه المسألة تماما إلاَّ ما طالعنا به الدكتور تمام حسَّان من حديثٍ عـامٍّ من حيثُ تحقيقُ أمْنِ اللبس بالقرائن المختلفة . ولعلَّ هذا التناسِيَ والإغفالَ هما اللذان دفعاني إلى هذا البحث ؛ ولذلك رأيت أنْ أُدَوِّنَ أهمَّ ما يَلْبِسُ في العربيَّة وأمْنَ لبسه .

ورأيتُ أنَّ أهمَّ مواضِعِ اللبْسِ في العربيَّة تَكْمُنُ فيما يلي :

(١) الرسم الإملائيُّ .
(٢) التقديم والتأخير والفصل بينَ العامِل والمعمول .
(٣) البناء الصرفيّ .
(٤) الضبطُ الإعرابيّ .
(٥) الوقف والابتداء .
(٦) الإدغام والفكّ .
(٧) التقاء الساكنين .
(٨) عود الضميرِ على مَنْ هو لَهُ .
(٩) الحذف .
(١٠) مسائل أخرى متفرِّقة .
(١١) النبرُ والتنغيم .
(١٢) الألغاز والأحاجي .

---

(١٦) انـظر بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت: ٧٩٤هـ) ، البرهان في علوم القرآن ، ج : ٤ ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، القاهرة ــ عيسى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٩م: ٢/٤٨٨ ــ ٤٩٠ .

(١٧) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ١/. ٢٧٠ ــ

(١) الرسمُ الإملائيُّ :

لعلَّ اللبسَ وأمْنَهُ يبدوان بيِّنين في كثير من الألفاظ التي يُغايِرُ لفظُها رَسْمَها ، أو تلك التي اتُّخِذَ فيها الرسمُ عُمْدَةً في التمييز بينها و بين غيرها .

ومَن النوع الثاني (حاشا) التي تأتي اسما أو اسم فعل أو فعلا أو حرف خفض في العربية (١٨) ، وذهب ابنُ درستويهِ (١٩) إلى أنَّ الألف فيها ليست لازمةً كلزوم الألف في (كِلا) و (كِلتا) ، والقياسُ عنده أنْ تُكْتَبَ بالياء المُهْمِلَة ؛ لئلاَّ تلتبس الحرفيَّة بالفعليَّة ، فالفعليَّة لابُدَّ من كتبها بالياء . وذكر الأستاذ عبد السلام هارون أنَّها (٢٠) اسمٌ على الصحيح ؛ ولذلك تُكْتَبُ بالياء (٢١) .

و يظهرُ لي أنَّهُ لا ضرورةَ إلى هذه المُغايرة في الرسم ؛ لأنَّ الفعليَّة أو الحرفيَّة أو الاسمية تعرف من السياق ، ولا بُدَّ أنْ نُخْضِع لذلك أيضا حملا على ما مضى بعض الألفاظ الأخرى نحو (عَدا) و (خَلا) ، و (إلى) و (على) حرفين واسمين في بعض الاستعمالات .

ومن ذلك ما انتهى من الصفات التي تزيد على ثلاثة أحرف بألف قبلها ياء نحو(٢٢) : ريَّا ، وعُلْيا ، ودُنْيا وأَضْرابها ، فالمعروف في هذه الصفات أنْ تُرْسَمَ بالف ، أمَّا إذا سُمِّي بها فبياءٍ مُهْمَلَةٍ ، واستُثْنِيَ من هذه المسألة ما كان من باب (عطايا) و (هدايا) وأضرابهما ؛ لأنَّها ليست صفات . والقول نَفْسُه في هذه المسألة كالقول في سابقتها من حيثُ إنَّهُ لا ضرورة إلى المغايرة ؛ لأنَّ قرينة التكلُّم أو القرينة الذهنيَّة أو اللفظية تُغْني عن ذلك على الرغم من أنَّ قرينة الرسم الإملائي أوضح وأظهر.

---

(١٨) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٣١٦ ــ

(١٩) انظر عبد الله بن درستويه (ت : ٣٤٧هـ)، كتاب الكتّاب ، تحقيق د. إبراهيم السامرائي وزميله ، الكويت ــ دار الكتب الثقافيّة ، الطبعة الأولى ، ١٩٧٧م: ٤٥ .

(٢٠) انظر عبد السلام هارون ، قواعد الإملاء ، الكويت ــ مكتبة الأمل ، الطبعة الثانية ، ١٩٦٧م : ٢٤ ــ ٢٥ .

(٢١) انظر: مصطفى عناني ، نتيجة الإملاء وقواعد الترقيم ، القاهرة ــ مطبعة حجازي، الطبعة الخامسة ، ١٩٣٧م : ١٧ ــ ١٨ . ، د. عبد اللطيف الخطيب ، أصول الإملاء ، الكويت مكتبة الفلاح ، الطبعة الأولى ، ١٤٠٣هـ ــ ١٩٨٣م : ٧٥ ــ

(٢٢) انظر: د. عبد اللطيف الخطيب ، أصول الإملاء : ٧٤ ، عبد السلام هارون ، قواعد الإملاء : ٢٥ ، الشيخ مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربيَّة ، صيدا ــ المكتبة العصريَّة ، الطبعة الخامسة عشرة ، ١٩٧٢م : ٢/ ١٦١ ، أحمد بن الجمال عبد الله بن أحمد بن علي الفاكهي ، شرح الفاكهي على القطر، القاهرة ــ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثانية ، ١٩٧١م : ٢٧٩/٢ .

ولعلَّ لرسم الأسماء المقصورة التي تزيدُ على ثلاثة أحرفٍ بالياء المهملة عذراً لئلاَّ تلتبس بالأسماء المنصوبة المنوَّنة نحو ذكرى و بُشْرى، إذ لو كُتِبَتْ بألف لالتبسا بـ (ذِكْراً) و (بِشْراً) المنصوبين المنوَّنين، ولَسْنا مع مَنْ يدعو إلى وَضْعِ فتحتين فوقَ ألفِ التنوين للتفرقة بين ما مرَّ(٢٣)؛ لأنَّ كثيرا من الكتّاب يهملون الضبطَ، على الرغم مِنْ أنَّه قد يُصارُ إلى الحركات في بعض المسائل؛ لأنَّها أقلُّ تكلّفاً وأكثرُ وضوحاً.

ومِنْ ذلك وجوبُ رسمِ ألف التثنية في مثل: قرأا، يقرَأان؛ لأنَّ حذفَها يَلْبِسُها بالمسنَدِ إلى المفرد (قَرَأَ)، و (لَمْ يَقْرَأْنَ) المُسْنَدِ إلى نون النسوة(٢٤). ولعلَّ القرينة اللفظيَّة والسياق يُغنيان عن هذا اللبس عند مَنْ يُتْقِنون قواعد العربية، أمَّا غيرُهُمْ فلا بُدَّ لهم من رسمِها فيما مرَّ وأضرابِه.

ومنه يحيى علماً للفرق بينه و بين (يحيا) فعلاً، و بذلك يكون قد خالف نظائره كما مرَّ؛ لأنه عَلَم مشهورٌ يكثر استعمالُهُ، وقيل إنَّهُ شاذٌّ، فلا يُقاسُ عليه، ولكنَّ هذا اللبسَ يُمْكِن إزالته بما يُفْهَمُ من التركيب اللغويّ للجملة، أو بالقرينة المقاميَّة(٢٥).

ومِنْ ذلك زيادةُ حرفٍ على كلمةٍ لئلا تَلْتَبِسَ، ومنها زيادَةُ الألف بعد واو الجماعة في الأمر والماضي المسندين إليها، والمضارع المُسْنَدِ إليها، نحو: قالوا، قولوا، لم يقولوا، ولم يُلْحِقْ بعضُ البصريِّين الألف بالمضارع المشار إليه، ولهذه الزيادة أسبابٌ منها:

(١) أنَّها زيدَتْ لأنَّ فصل صوت المد بالواو ينتهي إلى مخرج الألف، وهو قول الخليل ابن أحمد.

---

(٢٣) انظر أعضاء لجنة مشروع تيسير الإملاء في مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مشروع تيسير الإملاء، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، العدد: ٨، ١٩٥٥، : ١٠٥.

(٢٤) رضي الدين بن الحسن الاستراباذي (ت: ٦٨٦ هـ)، شرح الشافية، ومعه شرح شواهده لعبد القاهر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن وزميليه، بيروت ــ دار الكتب العلمية: ٣/٣٢٤، مصطفى الغلاييني، جامع الدروس العربيَّة: ٢/١٥٢ ــ، عبد السلام هارون، قواعد الإملاء: ١٣ ــ ١٤، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء: ٥٢.

(٢٥) انظر: ابن درستويه، كتاب الكتّاب: ٤٥، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت: ٤٤٤ هـ)، المقنع في رسم مصاحف الأمصار مع كتاب النقط، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، القاهرة ــ مكتبة الكليات الأزهريَّة: ٦٩ ــ ٧٠، أصول الإملاء: ٧٤.

(٢) أنَّها زيدَتْ للفصل بين الضمير المتَّصل والضمير المنفصل في مثل قولنا : ضربوا هم ، على أنَّ الضمير المنفصل توكيدٌ للمتَّصل ، ولم تلحق الضميرَ في قولنا : ضَرَبوا هم ؛ لأنَّه في موضع نصب .

(٣) أنَّها زيدت للفصل بها بين واو الجمع وواو النسق ، نحو: كفروا و (وردُّوا) . و (وجاءوا) ، ولذلك لم تُلْحق بواو الجمع المتَّصلة بالحرف الذي قبلها ، نحو: ضربوا ؛ لأمنِ اللبس ، والقولُ نفسُهُ في الفعل المسند إلى المفرد ، نحو: يدعو؛ لأنَّ في الاتِّصال أمناً للّبس .

(٤) أنَّها زيدت للفرق بين الواو المتحرّكة والواو الساكنة ، وهو مذهب الفرَّاء .

(٥) أنَّها زيدت للفرق بين الاسم والفعل (٢٦) .

و يتراءى لي أنَّ ما مرَّ من أسباب ليست كافيةً لتعزيز ادِّعاء زيادة هذهِ الألف الفاصلة ؛ لأنَّ في زيادتها إحداثا للبسٍ مع مثل : دَعَوا وغَزَوا ، ولم يَدْعُوا ، ولم يَغْزُوا ؛ لأنَّ جمهور الكتَّاب يُهْملون الضبطينِ الصرفيّ والنحويَّ ، ولعلَّ هذا اللبس المزعومَ يُتَخَلَّصُ منه بترك فرجة بين كلمة وأخرى ، وأنَّ الناس يسمَعون أكثرَ مِمَّا يقرؤونَ ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذهب إليه أنَّ لجنة تحرير مجلة (عالم الغد) دعت إلى عدم زيادتها لبعض التيسير في الطبع والقراءة والكتابة (٢٧) ، وأنكر هذه الدعوة عبد الكريم الدجيلي (٢٨) .

ومنها زيادَة الواوِ بعد راء (عمرو) علماً غيرَ مضاف ، غيرَ مصغَّر ، غيرَ مُقْتَرِنٍ بـ (أل) ، غيرَ منسوبٍ ، وليس منصوباً أو قافيةَ بيت ــ للفرق بينه و بين عُمَرَ الممنوع من

---

(٢٦) انظر: جلال الدين السيوطي (ت : ٩١١م) ، همع الهوامع ، م : ٧ ، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم (الجزء الأول بالاشتراك مع الأستاذ عبد السلام هارون) ، الكويت ــ البحوث العلميّة ، ١٣٩٥ هـ : ٦/٣٢٤ ــ ٣٢٥ .

(٢٧) انظر مجلة عالم الغد ، العدد الثامن ، ١٩٤٥م .

انظر التفصيل في هذه المسألة : د. عبد الجبار جعفر القزّاز ، الدراسات اللغويّة في العراق ، بغداد ــ دار الرشيد ، ١٩٨١م ، سلسلة دراسات (٢٦٦) : ٢٠٠ ــ

(٢٨) انظر: وجوب الألف الفارقة بعد واو الجماعة ، عبد الكريم الدجيلي ، مجلة عالم الغد ، العدد العاشر ، ١٩٤٥م : ٨٨ ــ ٩٠ ــ .

الصرف (٢٩)، ولعلَّ هذه الزيادة ليست ضروريَّةً؛ لأنَّ الناس يَسْمَعونَ أكثر مِمّا يقرؤونَ، و يُـمْكِن أنْ يستعاض عنها إنْ كان لا بُدّ منها بإسكان ميم (عمرو)؛ لأنَّ ذلك أخَفُّ على الكـاتـبِ لـكثرة استعمال العرب كتبا ولفظا لهذا العَلَمِ إذا لم تكن قرينةُ الصرفِ أو عَدَمِه كافيةً لتحقيق أمن اللبس.

ومـنـها زيادةُ الواو في (أُولي) و (أُولو) الملحق بجمع المذكر السالم للفرق بين (أولي) و (إلى) الجارَّة، أمّا (أُولو) المرفوعة فمحمولَةٌ في هذه المسألة على المنصوبة (٣٠)، والقول نفسه في (أُولات) من حيثُ كونُها من بابِ حَمْلِ المؤنَّث على المذكَّر. ولست أرى ضرورة لِمثل هـذه الزيادة؛ لأنَّ الياء يجب إعجامُها في الكتْبِ أو الطبْعِ، وهو أظهر من ادّعاء زيادة الواو لأمن اللبس في هذه المسألة.

ومـنـهـا زيادَتُها في (أُولئك) و (أُولى) اسم الإشارة المقصور، على أنَّها زيدت في الأ ول للفـــرق بينه و بين (إليك) و بخاصة أنَّ (إلى) قد تُسْتَعمل اسما في العربيَّة (٣١)، ولستُ أرى أيـضـاً ضـرورةً إلى مـثـل هـذه الـزيارة؛ لأنَّ الناس سماعهم أكثر من قراءتهم؛ ولأنَّ الهـمـزة لا بُـدَّ مـن كـتابتها في الطبع أو الكتب، وهي مسألة تُزيلُ ما قد يتراءى من لبسٍ. والـقـول نـفسه في (أُولى) الإشاريَّة؛ لئلاَّ تلتبس بـ (الأُلى) الموصولية؛ لأنَّ الثانية مقترنة بـ (أل) زيادة على جملة الصلة.

ومنها زيادتها في (أُوخيّ) المصغّر للفرق بينه و بين (أخي) (٣٢)، ولا ضرورةَ أيضا إلى مـثـل هذه الزيادَة، لأنَّ أكثر الناس لا يكتبونها، ولم تطالعنا هذه الزيادة أيضا في غير هذه اللفظة.

---

(٢٩) انـظـر: الـشـيـخ مـصـطـفى طموم، سراج الكتبة شرح تحفة الأحبة في الحروف العربيَّة، دمشق ــ دار البصائر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ: ٤٩، الـسـيـوطـي، هـمـع الـهـوامـع: ٣٢٨/٦، الـسـيد أحمد الهاشمي، المفرد العلم في رسم القلم، المكتبة التجاريَّة، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٤٨: ١٨٦.

(٣٠) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣٢٧/٦ــ، الشيخ مصطفى طموم، سراج الكتبة: ٤٩.

(٣١) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣٢٧/٦، ابن درستويه، كتاب الكتّاب: ٨٧، الشيخ مصطفى طموم: سراج الكتبة: ٤٩، د. عبد اللطيف الخطيب، أصول الإملاء: ١٠٨.

(٣٢) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣٢٨/٦.

وانـظـر التفصيل في هذه الزيادة وآراء النحاة المختلفة: د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ظاهرة التعويض في العربية، عمان ــ دار عمّار للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م ــ ١٤٠٦هـ:

ومنها زيادة الألف في (مائة) للتفرقة بينها و بين (مِنْهُ) أو (فئة) ، ولعلَّ عدم الزيادة أولى في هذه اللفظة ؛ لأنَّ كثيرا من الناس ينطقونها بالألف على الرغم من كونها زائدةً في الرسم أيضا ، و يعَزِّزُ ذلك أنَّ الحروف العربيَّة مُعْجَمَةٌ زيادةً على أنَّ الهمزة لا بُدَّ من كتبها ، وأنّ أبا حيَّان النحوي قد أجاز ذلك (٣٣) .

وَمِمَّا لم يُجَوِّز النحاة واللغويُّونَ الحذفَ فيه اللاتي ؛ لئلا يلتبس بالتي بعد حذف الألف واللام منه ، وأجاز ثعلبٌ حَذْفَهما على الرغم من هذا اللبس ، و يظهر لي أنَّ حذف اللام ليسَ مُلْبِساً ؛ لأن رسم الألف يُحَقِّقُ أمْن اللبس بالتي ، واللاتِ إذا حُذِفَتِ الياء مُن الأول كقوله تعالى : «وإليه مآبِ» (٣٤) . أمّا اللاء فقيل إنَّ حذف اللام فيها يجعلها تَلْتَبِسُ بـ (إلاَّ) ، ولكنَّ هذا اللبس يزول كما يظهرُ لي برسم الهمزة في الاسم ، و بأنَّ الناس يسمعونَ أكثرَ مِمَّا يقرؤونَ .

ومنها أنَّهُمْ حذفوا الألف من لفظ الجلالة (الله) ؛ لئلا يلتبس باللاهِ في الوقف .

ومنها حذف الألف من الحارث علماً وإثباتها في حارث صفةً ؛ لئلاَّ يلتبس بحَرِث علماً : لأنَّ اللبس مع حرف التعريف منتفٍ ؛ لأنّها لا تدخل على كل علم (٣٥) .

ومنها أنَّهم لم يحذفوا ألف جمع المؤنث السالم إذا كان هذا الحذفُ مُلْبِساً نحو: طالحات ؛ لأنَّه يلتبس بِطَلَحاتٍ . والقول نفسه في جمع المذكر حاذرين لئلا يلتبس بحَذِرِينَ (٣٦) . والقول نفسه أيضاً في جمع التكسير نحو دراهم لئلا يلتبس بدرهم (٣٦) .

ولم يُجَوِّزوا أنْ تُحذَفَ اللام من اللحم والرجل لئلا يلتبسا بكونهما غير مقترنين بها إذا سُبِقا بهمزة الاستفهام أو النداء (٣٧) ، و يظهر لي أنَّ هذا اللبس يزول بوصل الكلام ؛ لأنَّ همزة الوصل تُحَذَفُ ، أمَّا همزة القطع فالأصل أنْ تُكتَبَ إذا لم تُخَفَّف .

---

(٣٣) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٣٢٩/٦ .

(٣٤) الرعد : ٣٦ .

(٣٥) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٣٣٠/٦ .

(٣٦) انظر همع الهوامع : ٣٣٢/٦ .

(٣٧) انظر الرضي الاستراباذي ، شرح الشافية : ٣٣٠/٣ــ

و يتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ العربيَّة تهجُرُ اللبس والتعميَة؛ لأنَّ الوضوح وإيصال المعنى بجلاء ووضوح غايَتُها، فما تراءى للنحويِّيْن التباسُ رسمه بغيره من ألفاظ العربية تصرَّفوا فيه بالحذف أو الزيادة أو غيرهما. و يتضح لنا أيضا أنَّ كثيراً مِمَّا تُصرِّفَ فيه لأمن اللبس يمكن إزالةُ لَبْسِهِ بالتقيُّدِ بقواعد الطبع أو الكتب الحديثة، أو ضبط بعض الحروف كما في إسكان ميم (عَمْرو) وفتح نوع (قارئينَ) وكسرها في (قارئَيْنِ)، وكنَّا نودُّ من النحاةِ أنْ يلجأوا للحركة في مثل هذه المسألة، في كثيرٍ مِمَّا يُعَدُّ من باب الألفاظ المُلْبِسَة رسماً؛ لأنَّ ذلك أخفُّ في الكتب و بخاصَّةٍ ما كَثُرَ كتبُه، ألا تعَدُّ الألفاظ: مَعْرِض، ومُعَرَّض، ومُعْرِض ــ من باب ما يَلْبَسُ لَفْظُه، ألم تَتَخلَّصِ العربيَّةُ من هذا اللبس باللجوء إلى القرينة المناسبة؟

و بعدُ فإنِّي أدعو إلى عدم الحذف أو الزيادة أو المغايرة في الرسم في بعض الألفاظ لأمن اللبسِ؛ ليوافِق النطقُ الكتب؛ لأنَّ المغايرة في هذه المسألة مُلْبِسَةٌ لكثيرٍ من الناس و بخاصة الطلبة، ولعلَّ ذلك يبدو بيِّناً في (مائة) و (دَعَوْا)، و (دَعَوا، و (عمْرو وعُمَر)، وغير ذلك من الألفاظ التي تتعثر الألسنة في نطقها.

(٢) الرتبة والفَصْلُ بين المعاملِ والمعمول:

الرتبة من القرائن اللفظيَّة، وهي في المبنيَّات عِوَضٌ من العلامة الإعرابية (٣٨). وفي تركيب الجملة العربيَّة اللغويّ ما يُحافِظُ على رُتْبَتِهِ وما لا يُحافِظ، ومِنَ الأوَّل: أدواتُ العرضِ والتحضيض والاستفهام، وغيرُ ذلك من الأدوات مِمَّا له صدارةُ الجملة. ومِمَّا لا يصحُّ تقديمُهُ: المعطوفُ على المعطوفِ عليه، المُبدَلُ على المبدَلِ منه، التوكيدُ على المؤكَّد، الصفةُ على الموصوف، المجرورُ على الجارِّ، المضافُ إليه على المضاف، الصلة على الموصول، ما عَمِل فيه حرفٌ لا يصح أنْ يتقدَّم عليه، الفاعلُ لا يُقَدَّم على فعله إلاَّ على مذهب ابن مضاء في مثل قولنا: جاء زَيدٌ (٣٩)، المفعولُ مَعَهُ على واو المعيَّة، جواب الشرط على فِعْلِه،

(٣٨) انظر د. تمام حسان، اللغة العربيَّة، معناها ومبناها: ٢٠٧ــ

(٣٩) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٠١ــ

وغير ذلك من المسائل التي تطالِعُنا في مظانّ النحو(٤٠).

ومن الثاني المبتدأ والخبر في بعض المواضع، فبعض التراكيب اللغويَّة تجب فيها صدارة المبتدأ، وبعض يجب فيها تأخيره زيادةً على مواضع إجازة الأمرين. والمفعول به، وأسماء الحروف الناسخة، والفاعل وغير ذلك من المسائل الأخرى.

و يتحقَّقُ أمْنُ اللبس في تركيب الجملة العربيَّة اللغوي في تلك المواضِع التي عرَضَ فيها ما يُسَوِّغُ عدَمَ الحفاظ على هذه الرتبة بالقرائن الأخرى كالمعنويَّة والإعرابيَّة، وغير ذلك، نحو: ضربَ الرجُلُ الولدَ، وضَرَبَ الولدَ الرجلُ، وضربَ موسى عيسى العاقلُ، وضربَ عيسى العاقلَ موسى، وأكَلَتِ الكُمّثرى سلمى، وغير ذلك من التراكيب الأخرى التي تطالِعنا في الفاعل والمفعول به، ونحو: أبو حنيفَة أبو يوسفَ، وقول الشاعر(٤١):

بنونا بنو أبنائِنا و بناتُنا بنوهُنَّ أبناءُ الرجالِ الأباعدِ

لأنّ القرينة المعنويَّةَ تُحقِّقُ أمْنَ اللبس، فأبو يوسُفَ مشبَّهٌ بأبي حنيفةَ وليس العكسَ، و بنو أبنائِنا كبنينا، فلا مانعَ من التقديم والتأخير لأنَّ أمن اللبس متوافر.

وتطالِعنا بعضُ الأمثلة لابدَّ مِنَ الحفاظ فيها على الرتبة الأصيلة لتحقيقِ أمنِ اللبس في بعض التراكيب اللغويَّة؛ لأنَّ القرائنَ الأخرى لا تُحَقِّقُهُ، ومن ذلك استواء المبتدأ والخبر في التعريف والتنكير، نحو: أخي صديقي، وأفضلُ منكَ أفضَلٌ منّي، وأضرابهما، فلا بُدّ فيما مرَّ من عدَّ اللفظة الأولى مبتدأً لتحقيقِ أمْنِ اللبس الذي لا يتحقَّقُ بتوافر القرائن الأخرى.

ومِمَّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة في باب المبتدأ والخبر حصر الخبر بـ (إلاَّ) لفظاً أو معنى، نَحْوُ: ما محمَّدٌ إلاَّ شاعِرٌ وإنَّما مُحَمَّدٌ شاعِرٌ؛ لئلاَّ يخفى المعنى الذي يريدُهُ المتكلِّم أو يلتبِسَ بغيره.

(٤٠) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ١/١٤٠.

(٤١) انظر: محمد بن علي الصبَّان (ت: ١٣٠٦هـ)، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج: ٤، م: ٢، القاهرة ــ دار إحياء الكتب العربيَّة عيسى البابي الحلبي وشركاه: ١/٢٠٩.

ومِمَّا لابدَّ فيه من الحفاظِ على الرتبَةِ الأصيلةِ في إباب الفاعل قولُنا : ضَرَبَ موسى عيسى ، وضربَ أخي صديقي ؛ لأنَّ القرينة الإعرابية عاجِزَةٌ عن تحقيق أمن اللبس لعدم ظهورِها ، فلا بُدَّ من جعلِ الاسم الأوّلِ فاعلا والثاني مفعولا ؛ ليتحقَّق أمْنُ اللبسِ .

وَمِمَّا يمكن عدَّه من هذه المسألة في الحروف الناسخة أنْ يكون الاسم والخبر مفردين متساويين في التعريف أو التنكير، نحو: إنَّ أفضلَ منك أفضلَ منّي ، على لغة من ينصب بـ (إنَّ) معمولَيها ؛ ولذلك لا يصحُّ أنْ يقدَّم خبرُها على اسمها إذا كانَ مفردا لئلاَّ تعمل فيه ، فيتحقَّق اللبسُ على الرغم من أنّ هذه اللغة مُهْمَلةٌ .

ولعلَّ للقرينةِ المعنويّة أثراً بيِّناً في تحقيق أمن اللبس فيما يُعَدُّ من باب القلب المكاني في الجملة العربيَّة ، نحو: كسرَ الزجاجُ الحجَر، وخرق الثوبُ المسمارَ، وعرضْتُ الناقَةَ على الحوضِ وغير ذلك مِمَّا يُعَدُّ من هذهِ المسألة . وفي كلام العرب نظمه ونثره والقرآن الكريم شواهِدُ كثيرةٌ تعزِّزُ تَحَقُّقَ أمن اللبس وشيوعَ هذه الظاهرة في العربيَّة ، وهي مسألة قد أفردْتُ لها مكانا في مؤلَّفي (ظاهرة القلب المكاني في العربية) (٤٢) ، ومن الشعر قول الأخطل (٤٣) :

مثلُ القنافذِ هدَّاجون قد بلغت نجرانَ أو بَلَغَتْ سواءاتِهم هجرُ

أي : أو بلَغَتْ سوءاتُهم هجرَ. ومن القرآن الكريم قوله ــ تعالى ــ : «فإنَّهم عدوٌّ لي إلاَّ ربَّ العالمين» (٤٤) ، أي : فإنّي عدوٌّ لهم في أحد التأويلات .

وللنحويّين مواقِفُ متباينة من حيثُ إجازةُ هذه المسألة إذا تحقَّقَ أمْنُ اللبس أو منعُها في القرآن أو غيرِهِ بسطت الحديثَ فيها في (ظاهرة القلب المكاني في العربية) (٤٥) .

---

(٤٢) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية ، عللها وأدلتها وأنواعها وتفسيراتها ، عمان ــ دار عمّار للنشر والتوزيع ، مؤسسة الرسالة ، الطبعة الأولى : ١٤٠٦ هـ ــ ١٩٨٦م : ١٦٣ ــ ١٧٩ .

(٤٣) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربية : ١٦٨ .

(٤٤) الشعراء : ٧٧ .

(٤٥) انظر: ١٦٣ ــ ١٧٩ .

وفي الألغاز والأحاجي يتحقّقُ أمنُ اللبس بإعمال الذهن ، لأنَّها تقوم على الحَزْر والتخمين ؛ لأنَّ المعنى يَخْفى فيها تماما لِما يكثُرُ فيها من الفصل بين العامل والمعمول أو التقديم والتأخير على الرغم من توافُرِ القرينة الإعرابية التي تتراءى للقارىء أنَّها من باب الخطأ النحوي . ولست أُنكِرُ أَنَّ في العربية فيضا عزيرا منها ، حفظته لنا مظانُّ الألغاز المختلفةُ (٤٦) ، وهي مسألة يتبيَّنُ فيها المعنى المراد بصعوبة ، ولا أستبعِدُ أنْ يكون بعضُ هذه الألغاز من صنع اللغويِّينْ أو النحويِّين أو الرواة ؛ لأن العربيَّة لُغَةٌ غيرُ ملبِسَةٍ ؛ لأنَّ اللغة المُلْبِسَةَ لا تصلح أنْ تكونَ وسيلةً للتخاطُبِ والتفاهُم ، ولعلَّ ما يُعزِّز ذلكَ أنَّها حُفِظَتْ في تصانيف خاصَّةٍ ؛ ليعودَ إليها مَنْ يُريدها ، جَاء في تقديم الفارقي لكتابه (الإفصح في شرح أبيات مشكلة الإعراب) : «فاعتمدت في ذلك على جمع أبياتٍ أَلْغَزَ قائلُها إعرابَها ، ودفَنَ في غامضِ الصنعةِ صوابَها ، وكانت ظواهرُها فاسِدَةً قبيحَةً ، وَبَواطِنُها جيِّدَةً صحيحةً» (٤٧) .

ومِمَّا يُعَدُّ مُلْبِساً ما فُصِلَ فيه بينَ الفعلِ وفاعِلِه بالحال ، ومن ذلك قول الشاعر(٤٨) :

نَصَبْتَ لي الفخاخَ تريدُ صيدي وقد أَفْلَتُّ من قبلِ الفخاخُ

ظاهِرُ الكلام على أنَّ (الفخاخُ) الثانية مضافٌ إليه على أنَّ المضافَ ظرف الزمان الذي حُذِفَ تَنوينُه (قبل) ، ولكنَّ المعنى على رفْعِ الفخاخِ ، والتقدير: نَصَبْتَ لي الفخاخَ تريد الفخاخُ صيدي ، وجُرَّ (قبلِ) لكونِهِ مسبوقاً بـ (من) ، ونُوِّنَ لأنَّهُ نكرةٌ على أنَّ التنوين حُذِفَ لالتقاء الساكنين . ويجوزُ نَصْبُ (الفخاخ) على أنَّه مفعولُ (أَفْلَتُّ) ، وجَرُّه بالإضافة جائز أيضا .

(٤٦) انظر: السيوطي ، الأشباه والنظائر: ٣/٣ــ٥٣ ، جارالله بن عمر بن محمد الزمخشري (ت: ٥٣٨ هـ) ، المحاجاة بالمسائل النحويّة ، تحقيق د. بهيجة باقر الحسيني ، مطبعة أسعد ــ بغداد ، ١٩٧٣م ، أبو نصر الحسن بن أسد الفارقي (ت : ٤٨٧ هـ) ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب ، تحقيق سعيد الأفغاني ، جامعة بنغازي ، الطبعة الثانية ، ١٣٩٤ هـ ــ ١٩٧٤م .

(٤٧) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٥٢ .

(٤٨) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٤٩ .

ومن ذلكَ أيضا (٤٩) :

رَجَعَ القومَ بعد ما كان فيهم مَنْ تَوَلَّى وحقَّقَ الاحتجاجُ

ظاهِرُ الكلام على أنَّ (الاحتجاجُ) فاعِلُ (حقَّقَ) أو مفعوله ، ولكنَّ المعنى على أنَّه فاعل (رجَعَ) على أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً : رجع الاحتجاجُ القومَ بعد ما كان فيهم مَنْ تولَّى وحقَّقَ التولِّي .

ومن ذلك الفصلُ بين المفعول الثاني والأوَّلِ بجملةٍ مصدَّرَةٍ بفاء العطف ، ومنه قول الشاعر (٥٠) :

إذا ما ماتَ زيدٌ قُلْتُ للخيلِ أَوطِئي زبيدا فقد أودى بِنَجْدَتهِ عَمْرا

ظاهِرُ الكلامِ على أنَّ (عَمْرا) فاعِلُ الفعل (أَوْدى) ، ولكنَّ المعنى على أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (أَوْدى) على أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً ، أي : قُلْتُ للخيل : أوطئي زبيداً عَمْرا ، فقد أودى عَمْرو بنجدته .

ومنه أيضا قول الشاعر (٥١) :

أركبوني وكنتُ أحفَظ نفسي أنْ أراها على حمارٍ شَموسا

ظاهِرُ الكلام على أنَّ (شَموسا) صفة لـ (حمار) ، ولكنَّ المعنى عل أنَّه مفعولٌ ثانٍ لـ (أركَبُ) على أنَّ في الكلام تقديماً وتأخيراً ، أي : أركبوني شَموساً وكنْتُ أحفظ نُفسي أنْ أراها على حمارٍ .

ومن ذلك الفَصْلُ بينَ المفعولِ وفعلِه بالجملة المُعَلَّق عنها الفعلُ نفسُهُ ، ومنه قولُ الشاعر (٥٢) :

---

(٤٩) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٣٢ ــ ١٣٣ .

(٥٠) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٩٩ .

(٥١) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٤٤ .

(٥٢) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٩٨ .

سألنا مَنْ أباك سراةُ تيمٍ تُسَوِّدهُ، فقال أبي: نزارا

ظاهر الكلام يقتضي رفْع (أباك) خَبراً لاسم الاستفهام (مَنْ)، ولكنّ المعنى على أنَّهُ مفعولُ (سأل) الأول، على أنَّ المفعول الثاني جملةُ الاستفهام (مَنْ سراةُ تيمٍ تُسوِّده)، وفي الكلام حذفُ حرف الخفض (عَنْ)؛ لأنَّ الفعل مُعَلَّق عن العمل، وتقديرُ الكلام: سألْنا أباك: مَنْ سراةُ تيم تُسَوِّده؟، فقال أبي: نزارا، على أنَّ نزاراً منصوب بفعل محذوف، أي: تُسَوِّد نزارا.

ومن ذلك الفصلُ بين المضاف والمضافِ إليه، ومنه قول الشاعر(٥٣):

فأصبحتْ بعدَ خَطَّ بَهْجَتِها كأنَّ قفراً رسومَها قَلَما

ظاهر الكلام على أنّ (خَطَّ) مضافٌ إليه، ولكنَّ المعنى يوجِبُ أنْ يكون فعلاً ماضياً مفعوله (رسومَها) الذي يتلو (كأنَّ)، أي: فأصبَحَتْ بعد بهجَتِها قفرا كأنَّ قلما خَطَّ رسومَها، وفي هذا الشاهد تقديمُ خبر كأنَّ عليها.

ومن ذلك قول الشاعر(٥٤):

و يحَ يومَ الفراق إذْ سارَ عمروٍ وَحَدَيْنا الركابُ نسري جميعا

ظاهر الكلام على أنَّ (يومَ) مضاف إليه، ولكنَّ المعنى على أنَّ المضاف إليه هو (عمرو) و (يومَ) ظرفُ زمانٍ، وتقدير الكلام: و يحَ عمروٍ يومَ الفراقِ إذ سارَ الركابُ وَحَدَيْنا جميعاً نسري، وفي هذا الشاهد فصلٌ بين الفعل وفاعله بـ (عمرو وحَدَيْنا).

ومن ذلك تقديمُ الصفَةِ على الموصوف الواقِع مفعولاً به، ومنه قولُ الشاعر(٥٥):

ركبتُ على جوادٍ حينَ نادَوا وما إنْ كان لي إذْ ذاك سَرْجا

(٥٣) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٤٩ ــ ٣٥١.

(٥٤) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٨٥.

(٥٥) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٣٣.

ظاهِرُ الكلامِ على أنَّ (سَرْجا) خبرُ (كان)، ولكنَّ المعنى على أنَّ (سرْجا) مفعول (رَكِبَ)، أي: ركِبْتُ سرجاً على جوادٍ حينَ نادَوْا، وما إنْ كان لي إذْ ذاك.

ومنه أيضا قول الشاعر(٥٦):

على صُلْبُ الوظيفِ أشدّ يوماً وتحتي فارسٍ بطلٍ كميتُ

ظاهِرُ الكلامِ على أنَّ (كميتُ) صفة لـ (فارسٍ)، ولكنَّ المعنى على أنَّهُ مبتدأٌ خَبَرُهُ (تَحتي)، أي: على فارسٍ بَطَلٍ أشدَّ يَوماً وتحتي كميتٌ صُلْبُ الوظيفِ. وفيه أيضا فَصْلٌ بين الجار والمجرور بما ليس ظرفا.

و بعدُ فهذه شواهِدُ مُلْبِسَةٌ على الرغم من أنَّ كثيرا من ألفاظها قد ضُبِطَ ضبطاً صرفيًّا وَنَحْوِيًّا، فلا يتحقَّقُ أمْنُ اللبس ووضوحُ معانيها إلاَّ بعد أنْ تعودَ بعضُ ألفاظِها إلى رُتَبِها الأَصيلة، وهي شواهِدُ لا يصحَّ اتخاذها دليلاً على كون العربيَّة مُلْبِسةً؛ لأنَّها تقوم على الحَزْرِ والتخمين، ولذلك أُفْرِدَتْ بتصانيفَ خاصَّة.

(٣) البناء الصرفيّ:

الكلامُ العربيُّ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ، وهو عند الدكتور تمام حسَّان (٥٧) اسمٌ وصفةٌ وفعلٌ وضميرٌ وخالفةٌ وظرفٌ وأداةٌ. ولكُلٍّ مِمَّا مرَّ دَوْرٌ في تحقيق أمْنِ اللبسِ المعنويّ، فالاسم جامِدٌ ومشتقٌّ، والجامِدُ ما يدل على ذاتٍ من غيرِ ملاحظةِ الصفة، أمَّا المشتَقّ فما دلَّ على هذه الصفة. والمصدَرُ مِنَ الجوامد على المذهب البصريّ، وهو أصل الاشتقاق، وله في العربية أبنيةٌ خاصَّةٌ ذاتُ دلالاتٍ خاصّة، فهو يقع مفعولاً مطلقا مؤكِّدا أو مبيِّناً للنوع أو العدد، ومفعولاً معَه ولَهُ، ولا يقَعُ حالاً إلاَّ إذا أُوِّلَ بمشتقٍّ على المذهب البصريّ.

ولهذا المصدَرِ صِيَغٌ مختلفة حملاً على الفعل، ولكُلِّ صيغَةٍ دلالَتُها الخاصّة، كتلك التي

(٥٦) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١١٥.

(٥٧) انظر د. تمام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها: ٩٠ـ

تدلُّ على الحرفة أو الصوت أو اللون أو غير ذلك. وللقرينةِ الصرفيَّة (الحركة الصرفيَّة) أثرٌ رئيسٌ في تحقيق أمن لبسها بالفعل، نحو: لَعِبَ ولَعِبٍ، وفَتَحَ وفَتْحٍ، وركَضَ وركْضٍ، وبالصيغ المصدريَّة الأخرى. و يتحقَّقُ أمْنُ لبسِ بعض صِيَغِه ببعض المشتقَّاتِ بكونه جامِداً وبموقعهِ الوظيفي في التركيب اللغويّ، و يتّضِحُ ذلك في بناء (فعيل) نحو النقيقِ والصهيلِ مَصْدَرَيْنِ، و بناءِ (فَعيل) نحو كريم وعظيم وصديق، صِفَةً مشبَّهةً أو مثالا من أمثلة المبالغة، والقول نَفْسُه فيما كان منه من باب (فاعِلة) نحو الطامَّة والصاخَّة والحاقَّة ــ إنْ عُدَّتْ مصادِرَ ــ، وما كان من اسم الفاعل المشتَقِّ من هذا البناء. والقول نَفْسُهُ أيضا فيما جاء من المصادر على زنة اسم المفعول كالمجلودِ والمعقولِ. والمُجَرَّب (٥٨).

والاسم الجامِدُ له أبنيته الصرفيَّة، أوْصَلَها الزبيدي (٥٩) إلى أكثرَ منْ (٣٨٨) بناءً. ولكلٍّ من المذكَّرِ والمؤنَّث ألفاظ يُفرَّقُ فيها بينهما بعلامة تأنيثٍ أو بغيرها من القرائن كالمعنوية وغيرها.

والمشتقَّات بأنواعِها المختلفة لها أبنية صرفيَّةٌ خاصَّةٌ تُحَقِّقُ لها أمْنَ اللبس بغيرها من مثيلاتِها أو مِمَّا جاءَ من الأسماء الجامِدَة على صيغها كما مرَّ. وللحركة الصرفيَّة أثرٌ بيِّنٌ في تحديد هذه الصيغ ذات الدلالات الخاصَّة، فللمصدر الذي يدلُّ على المرة بناء (فَعْلَة)، و يتَحَقَّقُ أمنُ لبس اسم المرَّة بالمصدر الذي ينتهي بالهاء بوصفِهِ نحو: دعوةٍ واحدةٍ، ورحمةٍ واحدةٍ. والقولُ نفسُهُ فيما كان مختوماً بتاء التأنيث من مصادِرِ غير الثلاثي، نحو: استقامةٍ واحدةٍ واستمالةٍ واحدةٍ. وللمصدر الذي يدلُّ على الهيئة بناء (فِعْلة) من الثلاثيّ، و يتحقَّقُ أمْنُ لبسِهِ بالمصدَرِ المختوم بتاء بالوصف أو الإضافة، نحو: نِشْدَةٍ عظيمة، ونِشْدَةِ الملهوفِ.

---

(٥٨) انظر: أحمد مصطفى المراغي وزميله، تهذيب التوضيح، القاهرة ــ المكتبة التجارية الكبرى، الطبعة التاسعة: ٨١، وانظر الغلاييني، جامع الدروس العربيَّة: ١/١٧٩.

(٥٩) انظر الصبَّان، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ٤/٣٤ ــ، علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف، ج: ٢، تحقيق فخر الدين قباوة، حلب ــ المكتبة العربيَّة، الطبعة الأولى، ١٣٩٠هـ ــ ١٩٧٠م: ١/٦٠ ــ

ولاسمي الزمانِ والمكان بناء (مَفْعَل) و (مَفْعِل) إذا كانا مِنَ الثلاثيِّ. ولهما بناء اسم المفعول إذا كانا من غير الثلاثيّ. وللمصدر الميمي بناء (مَفْعَل) إذا كان من ثلاثيٍّ غيرِ معتلِّ الفاء صحيح اللام تُحْذَفُ فاؤه في المضارع؛ لأنَّ ذلك له بناء (مَفْعِل). وله بناء اسم المفعول من غير الثلاثيّ.

و يتحقَّقُ أمنُ اللبس فيما مرَّ بالقرينة المعنويَّة ووظيفَةِ كلٍّ منها في التركيب اللغوي؛ لأنَّ الحركة الصرفيَّة عاجزَةٌ عن تحقيقه فيما كان من البناء الصرفيّ نَفْسِه.

ولكلٍّ من اسم الفاعل وأمثلَةِ المبالغة واسمِ المفعول والصفَةِ المشبَّهة واسم التفضيل أبنيَةٌ خاصَّةٌ تميِّزها عن بعْضِها بعضاً، و يتحَقَّقُ أمْنُ اللبس فيما تشابَهَتْ أبنيتُهُ مِنَ المشتقَّاتِ وغيرِها، نحو: فاعَلَ وفاعِلْ وفاعِلٍ وفاعَلٍ، ومَفْعِلٍ ومَفْعَلٍ، ومُفَعِّلٍ ومُفَعَّلٍ ــ بالحركة الصرفيَّة. أمَّا تلك الصفاتُ التي يستوي فيها المذكَّرُ والمؤنَّثُ فَيَتَحَقَّقُ أمنُ اللبسِ فيها بذكْرِ الموصوفِ فيها إنْ حُذِفَتْ تاء التأنيثِ، و بذِكْرِها إنْ حُذِفَ، أمَّا الصفاتُ التي تُطالعُنا في المؤنَّثِ من غير التاء، نحو: طالِقٍ، وطامِثٍ، وناهِدٍ، وكاعِبٍ، وحائضٍ ومرضِعٍ وغيرِها فيتحقَّقُ أمْنُ اللبسِ فيها بأنَّها ليسَتْ من صفات المُذَكَّر، أمَّا ما يُطالِعنا منها بالتاء فللدَّلالة على أنَّها متوافِرَةٌ فعلاً زيادةً على أنَّها تستوي فيها الإناثُ جميعاً، ومن ذلك قولُهُ تعالى: «يومَ تَرَوْنَها تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أرْضَعَتْ» (٦٠).

وفي العربيَّةِ ما لا يَتَحَقَّقُ أمْنُ اللبس فيه بالحركة الصرفيّة أوْ بقرينةٍ من القرائن الأخرى إذا استثْنَينا المعنويَّة في بعض الحالات التي يُعَدُّ الفارقُ فيها تقديريًّا، ومن ذلك أسماء الفاعلين والمفعولين التي من باب مُختار، نحو: مُكْتالٍ ومُبْتاعٍ ومُقْتادٍ وأضرابها، فهذه الأساء لا يتحقَّقُ أمْنُ اللبسِ فيها لِما أصابَها من إعْلالٍ، فاسم المفعولِ وزنُه (مُفْتَعَلٌ)، والفاعلِ (مُفْتَعِلٌ)، فاللبس يبدو بيِّناً في مثلِ قولنا: رأيتُ مختاراً يمشي، فالقرائنُ في هذا القول عاجزَةٌ عنْ تحقيقِ أمنِ اللبس قراءةً وسماعاً، و يتراءى لي أنَّهُ إذا

(٦٠) الحج: ٢

وانظر في ذلك: أبو البقاء عبد الله بن الحسين العُكْبَريّ (ت: ٦١٦ هـ)، التبيان في إعراب القرآن، ج: ٢، تحقيق علي محمد البيجاوي، القاهرة ــ دار إحياء الكتب العربيَّة، عيسى البابي الحلبي: ٢/٩٣٠.

أُريدَ تحقيقُ ذلك فلا بُدَّ من قرينةٍ لفظيَّةٍ مثلاً كإبقاء بناءِ المفعول على (مُفْتَعَلٌ) من غير إعلال كما في اسْتَحْوَذَ، أو بوضعِ علامةٍ مميِّزةٍ لاسم الفاعل من المفعول، ولعلَّ ما يعزِّزُ ذلك قولُ ابنِ عصفورٍ: «فلا يَقَعُ فرْقٌ بينَ اسمِ الفاعل على هذه اللغة واسم المفعول إلاَّ بالقرائنِ، فيكونُ نظيرَ (مختارٍ) في أنَّه يحتملُ أنْ يكونَ اسمَ فاعِلٍ واسمَ مفعولٍ حتى يتبيَّنَ بقرينةٍ تقترِنُ به» (٦١).

ومن ذلك اسمُ الفاعِلِ والمفعولِ (مُقِتِّل) من (قِتِّلَ) في إحدى اللغاتِ؛ لأنَّ أصلَ اسمِ الفاعل هو (مُقْتَتِل)، على أنَّ التاءَ الاولى سُكِّنَت والقافَ كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين، ثم حَدَثَ الإدغام، وأصلُ اسم المفعول (مُقْتَتَل) على أنَّ التاء الأولى سُكِّنَتْ والقافَ كُسِرَتْ لالتقاء الساكنين، ثمَّ حدث الإدغام، وكُسِرَتِ التاءُ الثانيةُ إتباعاً لحركة القاف، والقولُ في هذه المسألَةِ كالقولِ في سابقَتِها (٦٢).

ومن ذلك جائرٌ اسمُ الفاعِلِ من (جَأَرَ) (٦٣)، وجائرٌ اسمُ الفاعِلَ من (جارَ)، وسائلٌ اسمُ الفاعل من (سأَلَ) وسائلٌ اسمُ الفاعل من (سالَ)، وأضرابهما، فلا يَتَحَقَّقُ أمْنُ اللبس فيهما في مثل قولنا، رأيتُ جائراً جالساً، إلاَّ إذا صَحِبْتهُما قرينةٌ لفظيَّةٌ أو معنويَّةٌ في التركيب اللغويّ، و يظهر لي أنَّ أمن اللبس يمكن تحقيقُه فيما كان من هذا الباب بإعجام الياءِ المهمَلَةِ في اسم الفاعل الذي من (سال).

ومن ذلك ما كان مِنْ باب (شادَّ يشادُّ فهو مشادٌّ) وأضرابهِ لا سمّي الفاعل والمفعول، فاسم الفاعل أصْلُه: مشادِدٌ، أمَّا المفعول فمشادَدٌ، فالتبسا بعد حذف حركةِ الدال الأُولى للإدغام. و يتراءى لي أنّ أَمْنَ اللبس لا يُمْكِنُ تحقيقُه في مثل قولنا: شاهَدْتُ مُشادّاً إلاَّ بوضع علامة مميّزة لأحدهما إذا لم يكُنْ مصحوبا بقرينةٍ لفظيَّةٍ أو معنويَّة.

---

(٦١) ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٦٤٢/٢.

(٦٢) انظر ابن عصفور: الممتع في التصريف: ٦٤٢/٢.

(٦٣) الجائر من جأر هو: الذي يرفع صوته مع تَضَرُّعٍ واستغاثَةٍ، وجيشان النفس، والغَصص، وحرٌّ في الحلق.
انظر: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت: ٧١١هـ)، لسان العرب، بيروت ــ دار صادر، ١٣٨٨ هـ: ١١٢/٤ ــ ١١٣ (جأر).

ومِمَّا يُعَدُّ مُلْبِساً ما يُسْتَغنى فيه بـ (مُفْعَلٍ) عن (مُفْعِل) : مُسْهَب (٦٤) ، ومُحْصَن ، ومُلْفَجَ (٦٥) ، ومُهْتَر (٦٦) ، ومُجْذَع (٦٧) ، ومُجْرَش (٦٨) . ولقد عَدَّ الجوهريُّ ما جاء من ذلك من باب الندرة (٦٩) . و يتراءى لي أنَّ ما مرَّ أسماء مُفعولين لا فاعِلَيْنَ على الرغم من أنَّ النحاةَ على خلافِ ذلك ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ ما أذْهَبُ إليه أنَّ (مُسْهِباً) قد ورد عن العرب ، ومن ذلك قول الجعديّ (٧٠) :

غَيْرُ عَيِيٍّ ولا مُسْهِبِ

بكسرة الهاء في إحدى روايتين ، جاء في (لسان العرب) : «والمُسْهِب والمُسهَبُ : الكثيرُ الكلامِ» (٧١) . و يظهرُ لي وجهٌ آخرُ في اسم المفعول (مُسْهَب) ، وهو أنَّ في الكلام مضافاً محذوفاً استتَرَ الضميرُ بعدَ حذْفِه ، والتقدير : مُسْهَبٌ كلامُهُ . وذهب أبو علي الفارسي (٧٢) إلى أنَّ مُسْهَباً بالفَتْحِ الذي يُكْثِرُ الكلامَ في الخطأ ، أمَّا مُسْهِبٌ بالكسرِ فالذي يُكْثِرُ الكلامَ في الصواب .

ولا بُدَّ من قرينَةٍ تُحَقِّقُ أمْنَ اللبسِ فيما مرَّ من أبْنيةٍ إنْ عُدَّتْ أسْماءً للمفعولين كما مرَّ، كالقرينة المعنويَّة أو العهديَّة الذهنية التي تدور في فلك العِلْمِ بأنّها خُلِقَتْ هكذا في العربيَّة مُراداً بها أسماء الفاعلين .

---

(٦٤) المُسْهِب بكسر الهاء وفَتْحِها : الكثير الكلام .

(٦٥) المُلفج : المُفْلس .

(٦٦) من أهْتَرَ فهو مُهْتَرٌ .

(٦٧) المُجْذَع : الذي لا أصلَ له ولا ثبات .

(٦٨) المُجْرَشة من أجْرَشَتِ الإبل إذا سمنت .

(٦٩) انظر: خالد بن عبد الله الأزهري (ت : ٩٠٥ هـ) ، شرح التصريح على التوضيح ، دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة : ١٣٨/٢ . وانظر في هذه المسألة ، محمد بن عبد الرزاق مرتضى الحسيني الزبيدي (ت : ١٢١٥ هـ) ، تاج العروس من جواهر القاموس ، الكويت ـ مطبعة حكومة الكويت ، سلسلة تصدرها وزارة الإرشاد والأنباء (سهب) : ٧٨/٣ ـ ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢ هـ) ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، ج : ٢ ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله ، القاهرة ـ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، دار إحياء التراث الإسلامي ، ١٣٨٩ هـ ـ ١٩٦٩م : ١٢١/٢ ـ

(٧٠) انظر : الزبيدي ، تاج العروس (سهب) : ٧٨/٣ ، ابن منظور ، لسان العرب (سهب) .

(٧١) ابن منظور ، لسان العرب (سهب) : ٤٧٤/١ .

(٧٢) انظر الزبيدي ، تاج العروس (سهب) : ٧٨/٣ ـ

وانظر : بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن بن محمد بن عقيل العقيلي القرشي (ت : ٧٦٩ هـ) ، المساعد على تسهيل الفوائد ، ج : ٢ ، تحقيق د. محمد كامل بركات ، دمشق ـ دار الفكر ، ١٤٠٠ هـ ـ ١٩٨٠ م : ١٩٠/٢ .

ومِمَّا يُعَدُّ مُلْبِساً ما بُنِيَ للمفعول من الأفعال : خِفْتُ ، و بِعْتُ : وعُقْتُ ، وخِفْنا و بِعْنا وعُقْنا ، وأضرابها مِمَّا يلتبس فيها المبنيُّ للمفعول بالمبنيِّ للمعلوم ؛ لأَنَّهُ يُتَوَهَّم فيما مر أَنَّها للفاعل والمرادُ للمفعول ، وهي مسألة قد أجازها سيبو يهِ مكتفياً بالفرق التقديري ، فعلى تقدير كونها للفاعل تكون أوائلها مكسورةً ، أَمَّا على تقدير كونها للمفعول فمضمومَةٌ (٧٣) .

ولعلَّ ما ذهب إليه ابنُ مالكٍ مِن حيثُ ضمُّ أَوَّلِ ما كان من هذا الباب أَوْلى وأَظْهَر ، لأنَّ الضمَّ هو الأَصْلُ في هذه المسألة (٧٣) .

ومِمَّا يتحقَّقُ فيه أَمْنُ اللبسِ بغيرِ الضمّ : رُعْنَ ، وقُدْنَ المسندين إلى نون النسوة ، فلا بُدَّ من وضْعِ الكسرةِ فيما كان مبنيا للمفعول من هذه المسألة ليتحقَّقَ أَمنُ اللبس .

ومن ذلك (تُضارّ) الذي يُمْكِنُ حَمْلَهُ على البناء للفاعل أو المفعول ، فعلى تقديرِ كَوْنِهِ للفاعل يكون من باب (تُفاعِل) ، وللمفعول (تُضارَر) ، فَحُذِفَتْ حركةُ الراء للإدغام على الرغم من عدم تحقُّقِ أَمْنِ اللبس ، فلا بُدَّ من علامةٍ فارقَةٍ في هذه المسألة إذا لم تتوافر القرينَةُ اللفظيَّة أو المعنويَّة ، كالتي في قوله تعالى : « أو دينٍ غيرَ مُضارٍّ وصيَّةً مِنَ اللهِ . . » (٧٤) ، أي : غيرِ مُضَارٍّ بوَرَثَتِهِ (٧٥) .

ومِمَّا يمكِنُ عَدُّه مُلْبِساً ما جاء في صيغة المفعول من الأفعال مراداً به الفاعل نحو: جُنَّ وسُلَّ وأضرابهما (٧٦) ، و يتراءى لي أَنَّ أَمْنَ اللبس يتحقَّقُ في هذه المسألة بالقرينة العهديَّة الذهنية ، أو بعَدِّ ما بعدَهما مفعولَ ما لم يُسَمَّ فاعِلُهُ ، وهو أولى ، لأنَّ الحملَ على الظاهر أَقَلُّ تكلُّفاً ، وأكثرُ اطِّراداً في القياس . ومِمَّا يُمْكِنُ عَدُّه من ذلك قراءةُ حُبَيْشٍ : « وَنُزِّلَ الملائكَةُ

---

(٧٣) انظر في هذه المسألة : خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : ٢٩٥/١ ، الصبَّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ٦٣/٢ ، السيوطي ، همع الهوامع : ٣٨/٦ــ ٣٩.

(٧٤) النساء : ١٢ .

(٧٥) انظر العكبري ، التبيان في إعراب القرآن : ٣٣٧/١ــ

(٧٦) انظر الشيخ أحمد الحملاوي ، كتاب شذا العرف في فنِّ الصرف : ٣١ــ

تنزيلاً» (٧٧) بالبناء للمفعول، وهذه الأفعال شاذَّةٌ عند ابن جنيّ (٧٨)، والقياسُ عليها مردودٌ ومرذول. ولعلَّ ما ذهب إليه النحويُّون من حيثُ إنَّهُ لا يُقالُ فيها: جنَّهُ الله، ولا سَلَّهُ ولا حَمَّهُ ــ يُمْكِنُ التخلُّصُ منه بأنَّ ذلك تقديريٌّ فيما لم يُقَل فيه ذلك بعد العودة إلى مظانّ اللغة المختلفة.

ومِمَّا يُعَزِّزُ أنّ العربيّة لا تميل إلى اللبس أنَّ قياسَ اسمِ المفعولِ من الثلاثيّ أنْ يكونَ على (مُفْعَل) ليكونَ جارياً على المضارع (يَفْعَل)، ولكن ذلك يلتبس باسم المفعول من (أَفْعَلَ)، نحو: مُكْرَم، ولذلك عُدِلَ عنه إلى (مَفْعول) (٧٩).

ومن ذلك أيضا ضَمُّ ياءِ المضارعَةِ في مضارع الثلاثي المزيد بالهمزة نحو: أَكْرَمَ يُكْرِمُ، وأَخْبَرَ يُخْبِرُ؛ لئلاَّ يلتَبِسَ بمضارعِ الثلاثيّ مفتوح ياء المضارعة؛ لأنَّ الهمزةَ المزيدَةَ تَسْقُط في المضارع (٨٠).

ومنه أيضا ضمُّ التاءِ في نحو: اسْتُخْرِجَ واستُحْلِيَ مبنِّيَيْنِ للمفعول لئلاَّ يلتبسا بالأمر: استَخْرِجْ، اسْتَحْلِ (٨١). والقول نَفْسُهُ في امتناع الإتباع في: اخْرِجَ كما في: اخْرُج واضْرِبْ، لئلا يلتَبسَ الخبرُ بالأمر (٨٢).

ومنه أنَّ مضارِعَ ذواتِ الواو ضُمَّتْ عينُهُ نحو: يَقُولُ، يَعُوْدُ وأضرابهما، أمَّا مضارعُ ذواتِ الياء فَكُسِرَتْ عَيْنُهُ، نحو: يَبِيعُ، يَسِيلُ وأضرابِهما، لئلاَّ يَلْتَبِسا (٨٣).

ومِمَّا يُعَدُّ من البناءِ الصرفيّ في هذه المسألة جموعُ التكسيرِ بنَوْعَيْها القِلَّةِ والكثرة،

---

(٧٧) الفرقان: ٢٥.

(٧٨) انظر: أبو الفتح عثمان بن جنيّ (ت: ٣٩٢ هـ)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، ج: ٢، تحقيق علي النجدي ناصف وزميله، القاهرة ــ المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، دار إحياء التراث الإسلامي، ١٣٨٩ هـ ــ ١٩٦٩م: ١٢١/٢، أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن حيان النحوي الأندلسي (ت: ٦٥٤ هـ)، البحر المحيط، ج: ٨، الرياض ــ مكتبة ومطابع النمو الحديثة: ٣٩٤/٦.

(٧٩) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧١/١.

(٨٠) انظر السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٢/١.

(٨١) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٣٦/٦.

(٨٢) انظر السيوطي، همع الهوامع: ٢٢٤/٦.

(٨٣) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٥٣٠/٢.

و يَتَحقَّقُ أمنُ اللبسِ فيها بالحركة الصرفيَّةِ والبناءِ الصرفيّ ، ولذلك لا يصحُّ حَذْفُ الياء تخفيفاً (٨٤) مِمَّا كانَ من باب (مفاعيل) إذا كان يلتَبِسُ ببناءٍ آخر، فمطاعيمُ جَمْع مِطْعام ، لا يصحُّ حذفُ يائِهِ ؛ لئلاَّ يلتبسَ بمطاعِم جمع مَطْعَم (٨٥) .

ومن ذلك أنَّهم لم يجمعوا حيَّةً على حيٍّ كما فَعَلوا في بقَرةٍ و بقَرٍ، وشجرةٍ وشجرٍ، وغير ذلك من أسماء الجمع الجنسي مِمَّا يفرَقُ بينَه و بين مفردِهِ بالهاء ؛ لئلاَّ يلتبسَ بحيٍّ (٨٦) .

ومن ذلك أنَّ ما كان من باب فاعِل صفةً للذكور العُقَلاء لا يُجْمَعُ على فواعِل ؛ لئلاَّ يلتبِسَ بفواعِلَ جمع فاعِلَة نحو: كاتبة وكواتِبَ ، وقائمة وقوائِمَ وزاهرة وزواهِرَ وغيرها ، وما جاء من كلام العرب خلافِ ذلك يُعَدُّ من باب الشذوذ عند النحاة . و يبدو أنَّ كثرة ما جاء من شواهِدَ تُعَزِّز إجازَةَ ما منعَهُ النحو يُّونَ (٨٧) ، وعليه فلا بُدَّ من قرينَةٍ معنو يَّةٍ أو لفظيَّةٍ لتحقيق أمن اللبس .

ومِمَّا يُعَدُّ مُلْبِساً إنْ لم تتوافَرِ القرينَةُ المعنو يَّةُ أوِ اللفظيَّةُ ما جاء من جموع التكسير دالَّاً على الواحد والجمع ، نحو: فُلْك، وهِجان ودِلاص وغيرها (٨٨)، ومما جاء فيهِ الفُلك مفرداً قولُه تعالى : «في الفُلْكِ المشحونِ» (٨٩) . ومِمَّا جاء فيه قوله ــ تعالى ــ : «حتى إذا كنتُمْ في الفُلْكِ وَجَرَيْنَ بهم» (٩٠) على أنَّ الفُلْكَ للجمع المؤنَّث ؛ لأنَّه يُسْتَعْمل واحدا وجمعا مذكَّرا ومؤنَّثا . ومِمَّا جاء منه مُحْتَمِلاً الإفرادَ والجمعَ قوله ــ تعالى ــ : «والفُلْكِ التي تجري في البحر» (٩١) ، ولعل للقرينة اللفظيَّةِ أثراً بيِّناً في تحقيقِ أمنِ اللبس فيما مرَّ(٩٢) .

---

(٨٤) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم : ١٦٩ــ

(٨٥) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٣٣٣/٥ .

(٨٦) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٣/١ .

(٨٧) انظر: عباس أبو السعود ، الفيصل في ألوان الجموع ، القاهرة ــ دار المعارف : ٧٥ ــ ٧٩ .

(٨٨) انظر: عباس أبو السعود ، الفيصل في ألوان الجموع : ٢٧٠ ــ ٢٧٨ .
خالد الأزهري ، شرح التصريح على التوضيح : ٣٠/٢ ، ابن منظور لسان العرب : (فلك) : ٤٧٩/١٠ .

(٨٩) الشعراء : ١١٩ .

(٩٠) يونس : ٢٢ .

(٩١) البقرة : ١٦٤ .

(٩٢) انظر الزمخشري ، المُحاجاة بالمسائل النحو يَّة : ١٠٠ ــ ١٠٢ .

ومِمَّا يُعَدُّ دليلاً بيِّناً في هذه المسألة على أنَّ العربيَّةَ تهجُرُ اللبسَ وتميل إلى الإيضاح وإيصال المعنى بيُسْرٍ وسهولة أنَّ المفردَ والمثنَّى والجمعَ قد يُوْضَعُ أحدُهما موضعَ الآخر بقيدِ تَحقُّقِ أمْنِ اللبس على الرغم من أنَّ الأصل أنْ يُوْضَعَ كلُّ لفظٍ على ما وُضِعَ له، ومن ذلك قوله ــ تعالى ــ: «قد صَغَتْ قلوبُكُما» (٩٣)، وقوله ــ تعالى ــ: «والسارِقُ والسارِقَةُ فاقطعوا أيْدِيهمَا» (٩٤)، أي: قلباكما، ويمينَيْهما، وقُيِّدَ ذلك بأنْ يكون لكلِّ واحد من المضاف إليه شيءٌ واحِدٌ؛ لأنَّه إنْ كان له أكْثَرُ التَبَسَ، فلا يصحُّ أنْ يُوْضَع المفردُ أو الجمعُ في مثل قولنا: قَطَعْتُ أذني الزيدين للإلباس في عدد المقطوع (٩٥).

ولعلَّ ما يُعزِّزُ أنَّ للبناء الصرفيِّ أثراً بيِّناً في تحقيق أمن اللبس ما يُطالِعُنا في الإعلال من مسائل لم يُعَلَّ فيها الاسم أو الفعل؛ لئلاَّ يلتبِسَ ببناءٍ آخر، ومن ذلك أنَّهم لم يُعِلُّوا: اسوادّ واعوارّ وأضرابَهما؛ لأنَّه لو نُقِلَتْ فتحة الواو الى الساكن قبلها وحُذِفَتْ إحدى الألفين لأصبحا: سادَّ وعارَّ، فيلتبس ذلك. بفاعَل المضاعَف (٩٦).

ومن ذلك إعلال اسمُ المكانِ من (قام) وأضرابه لتحقُّقِ أمْنِ لَبْسِه بـ (قام)؛ لذلك يُقال فيه (مَقام) (٩٧).

ومنه أنَّهم لم يُعِلُّوا مِقْوالا ومِخْياطاً؛ لئلاَّ يلتبس بـ (فِعَال)، لأنَّهما لو أُعِلاَّ لأصبحا: مِقالاً ومِخاطاً (٩٨) على الرَّغم من أنَّه لم يَثْبُتْ في كلام العرب إعلالُهما.

---

(٩٣) التحريم: ٤.

(٩٤) المائدة: ٣٨.

(٩٥) انظر في هذه المسألة: الزمخشري، المحاجاة بالمسائل النحويَّة: ١٧٨ــ، محمد بن سهل بن سراج النحوي (ت: ٣١٦هـ)، الأصول في النحو، ج: ٣، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي، بيروت ــ مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٠٥هـ ــ ١٩٨٥م: ٣٤/٣، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت: ٣٧٧هـ)، كتاب التكملة، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، ١٤٠١هـ ــ ١٩٨١، الجمهورية العراقية: ٤٥٣، العُكْبري، التبيان في إعراب القرآن ١٢٢٩/٢. السيوطي، همع الهوامع: ١٧١/١ــ، علي بن مؤمن بن عصفور (ت: ٦٦٩هـ)، ضرائر الشعر، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر، ١٩٨٠م: ٢٥٢ــ

(٩٦) انظر الرضي، شرح الشافية: ١٢٤/٣ــ

(٩٧) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٤٨٦/٢.

(٩٨) انظر الرضي، شرح الشافية: ١٢٥/٣.

والقول نفسه في عَدَمِ إعلال تَقْوال وتَيْسار؛ لئلاً يلتبسا بعد النقل والحذف بِفَعال (تَقَال وَتَسار) (٩٩).

ومنه التصحيحُ في مثل: نَزَوان، وَقَطَوان؛ لأنَّهما يُصْبِحان: نَزَان وقَطان، بعد النقلِ والحذف، فيلتَبِسُ (فَعَلان) بـ (فَعال) (١٠٠).

ومنه التصحيحُ في مثلِ: عَصَوان ورَحَيان؛ لأنَّهما يُصْبحان: عَصان ورحَانِ، بعد النقلِ والحذفِ، فتلتبِسُ تثنية المقصور بتثنية المنقوص نحو: يدان ودَمان (١٠١).

ومنه التصحيحُ في سُوُور (١٠٢) وغُوُور (١٠٣)؛ لأنَّهما لو أُعِلاَّ وحُذِفَتْ إحدى الواو ين الساكنتين (سُوْر وغُوْر) لالتبس فُعُوْل بفُعْل، والقولُ نَفْسُهُ في قَوُوْل من حيثُ الإعلال والقَلْبُ والحَذْفُ، فَيَلْتَبِسُ (فَعُول) بـ (فَعْل) (١٠٤).

ومن ذلك عدمُ قلبِ الواوِ ياءً في مثلِ: سُوَير وبُويع، كما فَعَلوا في: رُوْيَا وَرُوْيَة اللتين أصبحتا بعد القلب: رُيَّا وَرُيَّة؛ لأنَّهما لو عُوْمِلاَ كذلك لأصبحتا: سُيَّرا وَبُيَّعا، فيلتبسان ببناء (فُعَّل) (١٠٥).

ومن ذلك عودةُ الواوِ في (غزا) والياء في (رمى) عند إسنادهما إلى ألف الاثنين (غَزَوا ورَمَيا) (١٠٦).

ومن ذلك أيضا ضمُّ ما قبلَ الواوِ عند إسناد (رضي) إليها؛ لئلاَّ تُقْلَبَ ياءً، فيلتَبِسُ الجمع بالمفرد (١٠٧).

---

(٩٩) انظر الرضي، شرح الشافية: ١٢٥/٣.

(١٠٠) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٥٥٢/٢.

(١٠١) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٥٥٢/٢، الرضي، شرح الشافية: ١٥٧/٣.

(١٠٢) من سُرْتُ سُوُوْراً، إذا وَثَبْتُ وثرتُ. انظر ابن منظور، لسان العرب (سور).

(١٠٣) من غارَتِ العينُ غُوُوْراً.

(١٠٤) انظر ابن عصفور، الممتع في الصريف: ٤٦١/٢ ــ ٤٩٤.

(١٠٥) انظر الرضي، شرح الشافية: ١٤٠/٣.

(١٠٦) انظر الرضي، شرح الشافية: ١٥٧/٣.

(١٠٧) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف: ٢٢٩/٢.

(٤) الضبطُ الإعرابيُّ:

لقد خَضَع النحويُّون في تصانيفهم المختلفَةِ في العصور المختلفة لسلطانِ العاملِ والمعمولِ خضوعا تامًّا، فالحركة الإعرابية لا بُدَّ من أن تدورَ في فلك العامل الذي يُحَدِّد ماهِيَّتها (١٠٨). فللنصبِ خمسُ علاماتٍ: الفتحة، والألف، والكسرة، والياء، وحذف النون، على أنَّ الفتحة أصيلة والباقية فرعيَّة. وللرفع أربعٌ: الضمَّة: والواو والألف وثبوت النون، على أنَّ الضمَّة أصيلةٌ: والباقية فرعيَّة. وللجرِّ ثلاث: الكسرة والياء والفتحة، على أنَّ الكسرة أصيلَةٌ والأخريان فرعيَّتان.

لقد سيطرَ الضبطُ الإعرابي على النحاة وتآليفِهم على الرغم من أنَّه لا يُحَقِّقُ أمن اللبسِ وحدَهُ في كثيرمن المواضع، ولعلَّ ما يعزِّزما نذهب إليه ما يُطالِعُنا من عَثَرات كثيرة في الضبط من خطباء الجُمَع وغيرهم، أو مِمَّنْ يعملون في وسائل الإعلام، وهي عثَراتٌ لا تَعيقُ المستمعين عن فَهْمِ المعنى المُراد، وما يطالِعُنا في تصانيف النحو من مسائلَ مُختلفةٍ لا دورَ فيها للضبط الإعرابي من حيثُ إيصالُ المعنى وتوضيحُهُ، ومن ذلك ما لَمْ تظهر على آخره حركةٌ إعرابيَّة كالمَحْكِيَّات والأسماء المقصورة، والأسماء المبنيَّة، والأسماء المنقوصة رفعاً وجَرًّا، والجُمَل التي لها مواضِعُ إعرابيَّة، وما لزم آخره حركةٌ إتباعيَّة (١٠٩)، وما جُرَّ جرًّا جواريًّا (١١٠).

وأمْنُ اللبس يتحقَّق فيما عُدَّ من باب القلبِ المكانيِّ في الجملة نحو: كَسَرَ الزجاجُ الحجَر، وخرق الثوبُ المسمارَ، وعرضتُ الناقَةَ على الحوض، وغيرذلك من الشواهد التي تُطالِعُنا في كلام العرب نظمِه ونثرِه (١١١)، والقرآن وقراءاته (١١٢).

---

(١٠٨) انظر: أبو محمد عبد الله بن يوسف بن هشام (ت: ٧٦١هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ومعه كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب، للشيخ محيي الدين عبد الحميد، القاهرة ــ المكتبة التجارية الكبرى، طاهر بن بابشاذ (ت: ٤٦٩هـ)، شرح المقدمة المحسبة، ج: ٢، تحقيق د. خالد عبد الكريم، الطبعة الأولى، ١٩٧٧م.

(١٠٩) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ١٣٧ ــ

(١١٠) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، الحمل على الجوار في القرآن الكريم: ٢٥ ــ

(١١١) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيَّة: ١٦٥ ــ ١٧٣.

(١١٢) انظر د. عبد الفتاح أحمد الحموز، ظاهرة القلب المكاني في العربيَّة: ١٧٣ ــ ١٧٧.

و يتحقَّق أمْنُ اللبس فيما كان من باب النعت المقطوع نحو: أعوذُ باللهِ من الشيطانِ الرجيمُ ، ومرَرْت بعبدِ الله المسكينُ ، على الرغم من عدَمِ موافقة الصفة للموصوف في الحركة الإعرابية ، لأنَّ قرينة التبعيَّة ، التي يجب أنْ تتوافر فيها قيودُ ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ نعتاً تحقِّق أمن اللبس . والقول نفسه فيما يُعَدُّ من باب التوكيد المعنوي ، نحو: قابَلْتُ الرجلَ نَفْسَهُ ، فلا أثر للحركة الإعرابية في هذه المسألة من حيثُ إيضاحُ المعنى وتوصيلُه ، لأن قرينة التبعيَّة تغني عنها .

وفي العربيَّة مسائلُ أخرى لو أُهْمِلَ الضبطُ الإعرابيُّ فيها لما التبس المعنى ، فتمييز الأعداد بَيِّنٌ من غير ضبطٍ ، والقولُ نَفْسُهُ في المستثنى بعد (إلاَّ) وغيرها من أدوات الاستثناء ، والمنادى في كثير من أحواله (يُسْتَثْنى من ذلك ما للحركةِ من دورٍ في إزالَةِ لبس النكرة المقصودة بغير المقصودة) ، والحالِ والصفةِ إذا تراءت للقاريء أو السامع القرينَةُ التبعيَّةُ بقيودِها المختلفَةِ في كلِّ مسألةٍ على الرغم من أنَّ الحال يُمْكِنُ أنْ تجيء من النكرة ، والقول نفسه في المعطوف لو أُهْمِلَ فيه الضبط الإعرابي ؛ لأنَّ القرينة التبعية تُحقِّق أمنَ اللبس .

ولسنا في كلِّ ما مرَّ ندعو إلى إهمال الضبط الإعرابيِّ لما له من دورٍ كبيرٍ في فهْمِ النصِّ القرآنيّ وغيرهِ ، ولكنَّنا نذهب إلى أنَّهُ لا بُدَّ من توافُرِ القرائنِ الأخرى وتضامُنِها في كثيرٍ من المواضِعِ لتحقيقِ أمْنِ اللبس ، ولسنا نُنْكِرُ أنَّ كثيرا من المسائل لا بُدَّ من توافُرِ الضبط فيها لتحقيقِ أمْنِ اللبس ووضوح المعنى المُراد وجلائه ، ومن ذلك ما يُطالِعُنا في أسلوبي التحذير والإغراء في مثل قولنا ، النارَ النارَ، والدراسةَ الدراسةَ ، على الرغم من أنَّ النحاة قد نصُّوا على وجوب النصب فيما مرَّ لكون المُغْرى به والمحذَّر مكرَّرا ، و يظهر لي أنَّه لابُدَّ من الضبط في هذين المثالين ؛ لأنَّ المحذَّر منه والمُغْرى به لو ارتفعا لالتبسا بالابتداء الذي لا يُفْهَمُ منه التحذيرُ والإغراء على الرغم من وجوبِ النصب بالعامل المحذوف ، و يبدو ذلك بيِّنا فيما أُجيزَ فيه حذفُ العامِل .

ومِمَّا لابُدَّ من الضبط فيه إذا لم تتراء للقارىء أو السامع القرينَةُ المعنويَّةُ ما يُنْصَبُ على الاختصاص كقولك: نحنُ العَرَبَ مُتَّحِدونَ، فلو أُهْمِلَ ضبطُ (العرب) لالتبس الاختصاصُ بغيرِه.

ومنه النكرةُ المقصودَةُ وغيرُ المقصدورة في باب النداء، فلا بُدَّ من الضبط الإعرابيّ؛ لئلاَّ يلتبسا على الرغم من أنّ إهمال الضبط لا يُخْرِجهما من باب النداء.

ومنه استواءُ معمولي الأفعال الناسخة والحروف الناسخة تعريفاً، فلا بُدَّ من الضبط، لئلاَّ يلتبس أحدُهما بالآخر.

ومنه ما يصحُّ أنْ يكون فاعلاً معنى نحو: ضربَ محمدٌ محموداً، فكلا العلمين صالح لأنْ يكونَ فاعِلاً ومفعولا لفظاً ومعنًى إذا أُهْمِلَ الضبطُ والقرينَةُ المعنويَّة.

ومنه ما يُمْكِنُ أنْ يكونَ من الأحوال أبْدالاً كقولنا: جاء الطالبُ ناجحاً، فلو أُهْمِلَ ضبطُ (ناجحاً) لَتُوهِّم أنَّ هذه اللفظة بَدَلٌ من الفاعل، فيَلْتَبِسُ الحالُ بالبدل.

ومنه ما يجوزُ فيه العطفُ على ما قبلَهُ أو النصبُ على المفعول معه نحو: جاء زيدٌ وخالدٌ، فإهمالُ الضبطِ يُلْبِسُ المعطوفَ بالمفعول معه إذا لم تتوافَرِ القرينةُ المعنويّة.

و يبدو أثرُ الضبطِ في توضيح المعنى وإيصاله بجلاء إلى المستمع والقارىء في هذه الجُمَلِ الثلاثِ:

ما أحْسَنَ زيداً، وما أَحْسَنَ زيدٌ، وما أَحْسَنُ زيدٍ؟.

و يبدو كذلك أيضاً في أفعال الأمر المعتلَّة الناقصة التي تصل إلى مفعول به صريح، نحو: فِ الرجُلِ الحقَّ، (فِ) يلتَبِسُ على السامع بحرف الخفض (في) إذا أُهْمِلَ الضبطُ والقرينَةُ المعنويَّة أو غيرها من القرائن. ومن ذلك ما طابَقَ لفظُهُ من الأفعالِ الماضويَّة لفظَ الحرف نحو (علا) الذي يَلْتَبِسُ في اللفظ بحرف الخفض (على)، و (إنَّ) فعلُ الأمر المُسْند إلى ياء المخاطبة والمؤكَّدِ بالنون الثقيلة؛ لأنَّه يلتبس بالحرف الناسخ (إنَّ)، فلا بُدَّ من الضبط، ليتحقَّقَ أمْنُ اللبس، وَمِنْه البيتُ المصنوع (١١٣):

(١١٣) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٦٤.

إنّ هِـنْـدُ الجـمـيـلَـةُ الحـسـنـاءَ وأيَ مَـنْ أَتْـبَـعَـتْ بـوعـدٍ وفـاءَ

فـ (إنَّ) فعْلٌ مؤكَّدٌ بنون التوكيد الثقيلة بمعنى (عِدْ) ، و (هندُ) منادى ، فللضبط أثرٌ بيِّنٌ في توضيح المعنى إذا استثنينا القرائنَ الأخرى التي فيه .

ومنه أنَّ للحرف في العربية معانيَ كثيرةً مختلفةً حملا على التركيب اللغوي ، الذي يكون فيه هذا الحرف عاملاً أو غيرَ عاملٍ ، ولعلَّ ذلك يبدو بيِّناً في مثل قولنا للسائل : إنَّ محمدٌ كريمٌ ، على أنَّ (إنَّ) بمعنى نعم ، فلولا الضبط لالتبس حرفُ الجواب بحرف التوكيد الناسخ . والقولُ نفسُهُ في (لا) النافية للجنس ، ولا النافية للوحدة ، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي لابُدَّ من الضبط فيها ليتحقَّقَ أمنُ اللبس .

ومِما يُمْكِنُ عدُّهُ من هذه المسألة بناءُ المضارع أو الأمرِ المُسْنَدِ إلى المخاطب على الفتح ، لئلاَّ يلتبس بالمُسْنَد إلى ياء المخاطبة لو كُسِرَ آخرُه (١١٤) ، نحو: اضربَنَّ ، ولا تَضْربَنَّ ، .

ومِمَّا يَتَحَقَّقُ فيه أَمْنُ اللبس بالضبط الإعرابي الفعلُ المضارعُ المجزومُ المُسْنَدُ إلى نون النسوة وواو الجماعة نحو: لم يدعوا ، ولم يَدْعُوْنَ ، فَتَحقَّقَ أمْنُ اللبسِ في هذين الفعلين بحذف النونِ زيادةً على القرائنِ الأخرى .

ومن ذلك كونُ الفتحَةِ علامةِ جرِّ الممنوع من الصَّرْف عوضاً من الكسرة ؛ لئلاَّ يلتبسَ بالمضاف إلى ياء المتكلِّم عند حذف هذه الياء وإبقاء الكسرة ، نحو: مرَرْتُ بعُمَرَ ، ومررتُ بِعُمَرِ ؛ لأنَّ الممنوعَ من الصرف يُحْرَمُ من تنوين التمكين (١١٥) .

ومنه حذفُ حرفِ العلَّة من المضارع المعتلِّ الناقص إذا سُبقَ بجازمٍ ؛ لئلاَّ يلتبسَ بالمرفوع الذي لا تُحْذَفُ ياؤه في الغالب ، نحو: يأتي ، ولَمْ يأتِ ، فيتحقَّقُ أمنُ اللبس بهذا الحذف ، ويبدو ذلك بيِّناً في المضارع الناقص الواقع في جواب الطلب .

ومِمَّا يُمْكِنُ عدُّه من هذه المسألة عَدَمُ إتباع حركة ألف الوصل لعين فعل الأمر المفتوحة ؛ لئلاَّ يلتبسَ الإخبارُ بالاستخبار نحو: افتَحْ ، اعْلَمْ .

(١١٤) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٨٠/٦ .

(١١٥) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧١/١ .

ومن ذلك أنَّ حركة التخلُّص من التقاء الساكنين الكسرُ؛ لئلا تَلْتَبِسَ بالحركة الإعرابية؛ لأنَّ الكسرَةَ لا تكون علامَةَ جرٍّ مع تنوينٍ (١١٦).

(٥) الوقف والابتداء:

الوقْفُ ضروريٌّ في القراءة والكلام؛ لأنَّ القاريء أو المتكلِّمَ لا يستطيعُ أنْ يواصِلَ القراءةَ أو الكلامَ؛ لأنَّ نَفَسَهُ ينقطعُ، فلا بُدَّ له من وقفةٍ للاستراحة. و يبدو ذلك بَيِّناً في قراءة القرآن الكريم؛ لأنَّ الوقف فيه ضروريٌّ، فلا بُدَّ من إتقانِ قيودِهِ ومواضِعِهِ؛ ولذلك عدَّ ابنُ الأنباريّ (١١٧) معرفةَ الوقفِ والابتداءِ من تمام معرفة القرآن. وقيل إنَّ ترتيل القرآن هو تجويدُ الحروف ومعرفة الوقف.

ولا يَتَأَتَّى لأحدٍ معرفةُ معاني القرآن أو استنباطُ الأدِلَّةِ الشرعيَّةِ منه إلاَّ بمعرفَةِ فواصِله؛ ولذلك ذكر النكزاوي أنَّ الوقف عظيم القدْرِ جليلُ الخَطَر(١١٨). ولعلَّ ما يُعَزِّزُ أَهمِّيَّة معرفة الوقف وإتقان أحكامِهِ أنَّ الصحابةَ كانوا يتعلَّمون من الرسول ما ينبغي أنْ يُوْقَفَ عنده (١١٩)؛ ولذلك أُفْرِدَتْ له تصانيفُ في أحكامِهِ ومواضعِه وأنواعِه (١٢٠). ومِمَّا يُعزِّز ما مرَّ أنَّ كثيراً من الخلَفِ قَيَّد إجازةِ المُجيزِ للمُجاز بمعرفة الوقف والابتداء.

ولعلَّ أهمِّيَّة معرفة مواضِع الوقفِ وأحكامِهِ تكمُنُ في أنَّه يدورُ في فلك المعنى من حيثُ تحقيقُ أمنِ اللبس، والابتعادُ عمَّا يُخِلُّ بالمعنى أو يُفْسِدُهُ أو يُبْعِدُه عمَّا أُريدَ منه، فالواقف والمبتدىء عليه أنْ يعرِفَ المعنى؛ لأنَّ مقاطِعَ الكلام تكونُ بعد معرفة معناه.

وللوقف أنواع اختُلِفَ في عدّتها (١٢١)، وللمعنى الدورُ الرئيسُ في تحديد ماهيَّتها من

---

(١١٦) انظر الرضي، شرح الشافية: ٢/٢٣٥.

(١١٧) انظر جلال الدين السيوطي (ت: ٩١١ هـ)، الإتقان في علوم القرآن، م: ٢، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤م: ١/٢٨٢.

(١١٨) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨٣.

(١١٩) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨٢.

(١٢٠) انظر: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحَّاس (ت: ٣٣٨هـ)، كتاب القطع والائتناف، تحقيق د. أحمد خطاب العمر، بغداد ــ مطبعة العاني، ١٣٩٨ هـ ــ ١٩٧٨م، وانظر في ذلك السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨١ ــ

(١٢١) انظر السيوطي، الإتقان في علوم القرآن: ١/٢٨٤.

حيثُ التمامُ أوِ القبحُ ؛ ولذلك قيل إنَّهُ لا يقومُ بتمامِ الوقف إلاَّ نحويٌّ عالِمٌ بالقراءة والتفسيرِ والقِصَصِ وتخليصِ بعضها من بعضٍ ، واللغةِ التي نَزَل بها القرآن ، وقيل إنَّهُ لا بُدَّ من أنْ يكونَ عالِما بالفقه (١٢٢) . وأحْسَنُ أنواعِهِ عند نافع ما يُراعي المعنى المراد (١٢٣) .

ورأيتُ أنْ اتَحدَّثَ عن هذه الأنواع بإيجازٍ مُعَزِّزاً إيَّاها بشواهِدَ منَ القرآن الكريم ، ومُؤْثِراً التفصيلَ فيما يُعَدُّ فيه الوقفُ قبيحاً لاسْتِحالَةِ المعنى أو فسادِهِ ، أو عدَمِ تحقُّقِ أمنِ اللبس فيه . ولعلَّ أهم هذه الأنواع :

(١) الوقفُ التامُّ :

وهو الذي يَحْسُنُ الوقفُ عليه والابتداءُ به ولا يَتَعلَّقُ ما بَعْدَه به (١٢٤) ، ولا يتعلَّقُ هو بما بعدَهُ ، ومن ذلك قوله تعالى : «وأولئِكَ هُمُ المُفْلِحونَ» (١٢٥)

(٢) الوقفُ الحَسَنُ :

هو ما يَحْسُنُ الوقوف عليه ولا يَحْسُنُ الابتداءُ بما بَعْدَهُ (١٢٦) ، كقوله ــ تعالى ــ : «الحمدُ لله ربِّ العالمين» (١٢٧) . فالمعنى مفهومٌ ، والابتداءُ بقوله «الرحمنِ الرَّحيمِ» وما بعدَهُ لا يَحْسُنُ ، لأنَّه مجرورٌ.

(٣) الوقفُ الكافي :

هو المُنْقَطِعُ في اللفظ المُتَعَلِّقُ بالمعنى (١٢٨) ، كقوله تعالى : «حُرِّمَتْ عليكم أمَّهاتُكُمْ» (١٢٩) ، وقوله ــ تعالى ــ : «فكيف إذا جئنا من كلِّ أمَّةٍ بشهيد» (١٣٠) ،

---

(١٢٢) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٩٦/١ .

(١٢٣) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٩٨/١ .

(١٢٤) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٤/١ .

(١٢٥) البقرة : ٥ . بَعدَه : «إنَّ الذينَ كفَروا ..» .

(١٢٦) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٤/١ .

(١٢٧) الفاتحة : ١ .

(١٢٨) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٦/١ .

(١٢٩) النساء : ٢٣ . بعدَه قولُهُ ــ تعالى ــ : «وبناتُكُمْ وأخواتُكُمْ وعَمَّاتُكُمْ ...» .

(١٣٠) النساء : ٤١ . بَعْدَه قولُهُ ــ تعالى ــ : «وجِئنا بِكَ على هؤلاءِ شهيداً» .

وقولَهُ ــ تعالى ــ : «ولهُمْ فيها أزواجٌ مُطَهَّرَةٌ» (١٣١) ، فالوقْفُ فيما مرَّ وقفٌ كافٍ ؛ لأنَّ التركيبَ اللغويَّ كامِلٌ ومعناه صحيحٌ بَيِّنٌ ، لا لبسَ فيه ، وما بَعْدَه يُعَدُّ تَتِمَّةً له ، فهو وَقْفٌ على ما لا يُخِلُّ بالمعنى أو يُفْسِدُه أو يُغَيِّرُهُ تغييراً فاحِشاً ، يصل فيه إلى درجة القُبْحِ أو الفُحْش .

(٤) الوقْفُ القبيحُ :

لعلَّ لفسادِ المعنى وعدم تَحقُّقِ أمْنِ اللبس دوراً رئيساً في وَسْمِ هذا الوَقْفِ بالقُبْحِ أو الرداءة ، وهي مسألَةٌ يجبُ أنْ يُنَزَّهَ كتاب الله عنها ؛ لئلاَّ يختفي المعنى والمُرادُ ، أوْ يكونَ على خلافِ المراد ؛ ولذلك قيلَ في حَدِّه إنَّهُ الذي لا يُفْهَمُ منه المُرَادُ ، ومن ذلك الوقْفُ على «الحمدُ» أو «لله» ، أو «يوم» ، أو «إيَّاكَ» من فاتحة الكتاب ، فهو وقْفٌ قبيحٌ ؛ لأنَّ المعنى غيرُ بيِّنٍ أو غيرُ مفهومٍ ؛ لأنَّها ألفاظٌ لا تفيد شيئاً ، فلا بُدَّ من التركيبِ اللغويِّ التامِّ حتى يتحقَّقَ أمنُ اللبس .

ومنه ما يَجْعَلُ المعنى فاسِداً مُسْتحيلاً ، فلا يصحُّ الالتجاء إليه ، ومن ذلك الوقْفُ على قوله ــ تعالى ــ : «لقد كَفَرَ الذين قالوا» (١٣٢) ، والابتداء بقولِهِ : «إنَّ الله هو المسيحُ» ، فالمعنى مُسْتحيلٌ على هذا الوقْفِ والابتداءِ ؛ ومَنْ تَعَمَّدَهُ وقَصَدَ معناه فقد كَفَر(١٣٣) . ومثله الوقْفُ على قوله ــ تعالى ــ : «فَبُهِتَ الذي كَفَرَ والله» (١٣٤) والابتداء بقوله : «لا يهدي القومَ الظالمين» . والوقْفُ على قوله ــ تعالى ــ : «فلها النِّصْفُ ولأبويهِ» (١٣٥) والابتداءُ بقوله «لكلِّ واحدٍ منهما السُدُسُ ...» ، فالوقف في هذه الآية الكريمة يوهمُ أنَّ النصفَ للبنتِ والأبوين معاً ، وهو خلافُ ما في الشريعة الإسلامية التي نصَّتْ على أنَّ لكلِّ واحدٍ من الأبوين السدسَ .

---

(١٣١) البقرة : ٢٥ . بَعْدَه قَوْلُهُ ــ تعالى ــ : «وَهُمْ فيها خالِدون» .

(١٣٢) المائدة : ١٧ .

(١٣٣) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٦/٢ .

(١٣٤) البقرة : ٢٥٨ .

(١٣٥) النساء : ١١ .

ومِمَّا يُعَدُّ أقبحَ مِمَّا مر الوقْفُ على المنفيّ دونَ حرف الإيجاب ، كالوقْفِ على : «لا إلٰه» (١٣٦) والابتداء بـ «إلاَّ اللهُ» ، وعلى قوله : «وما أرْسلناكَ» (١٣٧) والابتداء بـ «إلاَّ مبشِّراً ونذيرا» .

و يتبيَّن لنا مِمَّا مرَّ أنَّ الوقْفَ القبيحَ يقودُ إلى ابتداءٍ قبيحٍ ، وهو لا يكون إلاَّ اختيارياً ، وأنواعُهُ كأنواع الوقف من حيثُ التمامُ أو الحُسْنُ أو القبحُ (١٣٨) ، ومن ذلك الوقْفُ على قوله ــ تعالى ــ «لقد سَمِعَ اللهُ قول الذين قالوا» (١٣٩) والابتداء بقوله : «إنَّ اللهَ فقيرٌ ونحن أغنياءُ» .

وقد يكون الوقْفُ قبيحاً والابتداءُ حُسناً كالوقف على قوله ــ تعالى ــ : «قالوا يا وَيْلَنا مَنْ بَعَثَنا من مَرْقَدِنا هذا» (١٤٠) ، والابتداء بقوله : «ما وَعَدَنا الرحمنُ ...» ، فالوقف قبيحٌ للفصل بين المبتدأ والخبر ، فاسم الإشارة يُوْهِمُ أنَّ الإشارة إلى المرقد .

وقد يكونُ الوقفُ حسناً والابتداءُ قبيحاً ، كالوقْفِ على قوله ــ تعالى ــ : «يُخْرِجونَ الرسولَ وإيَّاكُم» (١٤١) ، والابتداء بـ «وإيَّاكُمْ أنْ تؤمِنوا بالله ..» قبيحٌ ، لفسادِ المعنى ؛ لأنَّه لا يُحَذَّر من الإيمان بالله .

و بعدُ فيتبيَّن لنا مِمَّا مرَّ أنَّ للوقف الصحيح دوراً رئيساً في تحقيق أمْنِ اللبس في التركيب اللغويِّ وإبعاده عما يُحيلُ المعنى و يُفْسِدُهُ ، وأنَّ الوقفَ القبيحَ يُفْسِدُ المعنى و يُغَيِّرُهُ و يَجْعَلُهُ مُلْبِساً ، يَخْضَعُ للتقديرات والتأويلات والتخمينات ؛ ولذلك يطالِبُنا العلماءُ بتزيين المصاحف بعلاماتٍ للوقف أو عَدَمِهِ ؛ لئلاَّ يَفْسُدَ المعنى بالقراءة التي يوقَفُ فيها وقفاً قبيحاً .

---

(١٣٦) محمد : ١٩ .

(١٣٧) الاسراء : ١٢٥ .

(١٣٨) انظر السيوطي ، الإتقان في علوم القرآن : ٢٩٢/١ .

(١٣٩) آل عمران : ١٨١ .

(١٤٠) يس : ٥٢ .

(١٤١) الممتحنة : ١ .

و يتبيَّنُ لنا مِمَّا مرَّ أيضا ليتحقَّقَ أمنُ اللبسِ ووضوحُ المعنى أنَّهُ لا يصحُّ الوقفُ على المضاف دون المضاف إليه ، أو المنعوتِ دونَ نعتِهِ ، أو الرافع دون مرفوعِهِ ، أو الناصب دون منصوبه ، أو المؤكَّد دون توكيدِه ، أو المعطوف دونِ المعطوف عليه ، أو المبدَلِ منه دون بدَلِه ، أو الحروفِ الناسخةِ والأفعال الناسخة دون أسمائها وأخبارها أو أسمائِها دونَ أخبارها ، أو المستثنى منه دون المستثنى ، أو الفعلِ دون مصدَرِهِ ، أو الموصول دونَ صِلَتِه ، أو الحرفِ الخافض دون مخفوضِه ، أو الشرط دون جزائِهِ (١٤٢) .

(٦) الإدغامُ والفكُّ :

يبدو دورُ هذه المسألة بيِّناً في تحْقيقِ أمن اللبس من حيثُ فكُّ الإدغامِ في كلِّ ما يمكِنُ أنْ يلتبسَ من الأبنية لو أُدْغِمَ ؛ ولذلك أجازوا الإدغام في (امَّحى) ؛ لأنَّ أمْنَ اللبس يتحقَّقُ بأنَّهُ ليس في العربية بناءُ (افَّعَل) بتكرير الفاء إلاَّ ما كان من باب (امَّحى) و (ادَّكَرَ) و (اثَّاقَلَ) (١٤٣) في : انْمَحى واذْتكَر، وتَثَاقَل .

مِنْ ذلك أنَّهم لم يُجيزوا الإدغامَ في : (وَطَدَ) (١٤٤) و (وَتَدَ) (١٤٥) ، وشاةٍ زِنْماء (١٤٦) ؛ لأنَّها لو أُدْغِمَتْ لصارَتْ وطّاً (١٤٧) ، وَوَدًّا (١٤٨) ، وزمَّاء (١٤٩) .

ومن ذلك أنَّهم لم يجيزوا الإدغامَ فيما لم يكنْ تقارُبُ الحرفين فيه كاملاً ؛ لأنَّه يلتبسُ ببناءٍ آخر، نحو: قِنْوانٍ (١٥٠) ، وَصِنْوان (١٥١) ، وبُنْيان (١٥٢) ؛ لأنَّها لو أُدْغِمَتْ لأصبحتْ من باب : فِعَال ، وَفُعَّال .

---

(١٤٢) انظر الإتقان في علوم القرآن : ٢٨٥/١ .

(١٤٣) انظر الرضي ، شرح الشافية : ٢٦٧/٣ــ.

(١٤٤) وَطَدَ الشيء : أثْبَتَه وثقَّلَه .

(١٤٥) وَتَدَ : ضرب الوَتِد .

(١٤٦) الزَّنَمَة : شيء يُقْطَعُ من أذن البعير فيُتْرَك معلَّقاً .

(١٤٧) الوطّ : الضَّرْب .

(١٤٨) الودُّ (مثلّث الواو) : الحُبُّ . وقد ورد الإدغام في لغة تميم .

(١٤٩) الزمَّاء : يظهر لي أنَّ زمَّاء مؤنَّث أزمّ ، وهو البعير الذي يرفَعُ رأسَهُ من ألم . انظر ابن منظور، لسان العرب (زمم) .

(١٥٠) القِنْوان: جمع قِنْو، وهو من النخلة بمنزلة العنقود من العنب .

(١٥١) الصِنْوان : جمع صِنو، وهو الأخ الشقيق.

(١٥٢) انظر الرضي ، شرح الشافية : ٢٦٧/٣ــ

ومنه عدمُ الإدغام في مثل : قُوْوِلَ ؛ لأنَّه لو أَدْغمَتِ الواو الأولى في الثانية لالتبس بـ (فُعَّلَ) المبني للمفعول (١٥٣) .

ومنه مَنْعُ الإدغام فيما كان مُؤَدِّيا إلى تغيير بناء المُلْحَق عمَّا أُلحِقَ به ، نحو: قَرْدَدٍ (١٥٤) ؛ إذْ أُدْغِمَ لصار بعد نقل حركة الدال الأولى قَرَدًّا ، والقول نَفْسُه في جَلْبَبَ واقْعَنْسَسَ (١٥٥) .

ومِمَّا يمكِنُ عدُّهُ من بابِ منعِ الإدغام لتحقيقِ أمْنِ اللبس ما نصَّ النحويون على وجوب فَكِّ الإدغام فيه نحو: شَلَل ، وطَلَل ، وصُرَر وعِدَد ، وسُرُر وغيرها ، ولقد ذكر النحويُّون (١٥٦) أنَّ علَّة امتناع الإدغام فيما كان جمعاً يعود إلى مخالفته للأفعالِ في الوزن ؛ لأنَّ الإدغام خُصَّ بالفعل لفرعيَّتِهِ ، أمَّا امتناعُهُ فيما كان من باب (فَعَل) من الأسماءفَلِخِفَّتِهِ .

ومن كان من باب (فَعِلٍ) و (فُعُلٍ) يُدْغَمُ لشبَهِهِ الفعلَ في البناء ، وعزَّزَ النحويَّون البناءَ الأولَ (١٥٧) بـ (طَبَّ) و (صَبَّ) ، لأنَّ أصلهما : طَبِبٌ وصَبِبٌ بكسر الياء حملاً على فعليهما : طَبِبْتُ وصَبِبْتُ . أمَّا (فَعُل) فَلَمْ يزوِّدْنا النحاةُ بشاهدٍ له مكتفين بأنَّهُ لم يجيء مُظْهَراً في موضع من كلام العرب . وذهبَ أبو الحسن بن كيسان إلى أنَّ ما كان من باب (فَعِل) و (فَعُل) لا يُدْغَمُ ؛ لأنَّ أمن اللبس لم يتحقَّق ؛ لأنَّهما لو أُدْغِما لما عُلِمَ الأصل فيهما من حيثُ ضمُّ العينِ أوْ كسرُها ، ولكنَّ ابنَ عصفور(١٥٨) أجاز هذه المسألة من غير التفاتٍ إلى هذا اللبس ؛ لأنَّهُ قد وردَ ذلك في مختارٍ اسماً للفاعل والمفعول أيضا .

---

(١٥٣) انظر الرضي ، شرح الشافية : ٢٣٨/٣ .

(١٥٤) القَرْدَدُ : ما ارتفع وغَلُظَ من الأرض .

(١٥٥) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٦٤٨/٢ .

(١٥٦) انظر الصبَّان ، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني : ٣٤٦/٤ .

(١٥٧) انظر: ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٦٤٤/٢ . ، الرضي ، شرح الشافية : ٢٤٦/٣ ، أبو الفتح عثمان بن جني (ت : ٣٩٢هـ) ، المنصف ، ج : ٣ ، تحقيق إبراهيم مصطفى ، وعبد الله أمين ، القاهرة ــ مكتبة مصطفى البابي الحلبي ، ١٩٥٤م : ٣٠١/٢ .

(١٥٨) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٦٤٥/٢ــ

ولقد ألْحَقَ النحاة بالاسم الذي من باب (فَعَلٍ) : شرَرَة وَ بَرَرَة ، وطَلَلان وشَرَران ، وَدَجَجَان (١٥٩) وَخُشَشَاء (١٦٠) من حيثُ منعُ الإدغام (١٦١) .

و يتراءى لي بعدَ أنْ قمت باستقصاء ألفاظٍ كثيرةٍ من باب (فَعْلَ) بإسكان العينِ وفَتْحِها في مظانِّ اللغة أنَّ ما كان مصدرا في بعضها قد ورد بالإدغام والفكِّ نحو: حلَّ حَلًّا وَحَلَلاً ، و يَلِل يلًّا و يلَلاً ، وشلَّت يده شلًّا وشلَلاً ، وزلَّ زلًّا وزَلَلاً ، وشجَّ شجًّا وشَجَجاً ، وشقَّ الأمرُ شقًّا وشقَقاً ، وخبَّ خبّاً وخَبَباً ، ودرَّ درًّا ودرَرَراً ، ودكَّ البعيرُ دَكَكاً ودكاً ، وذبَّ ذَبًّا وذبَباً ، ورجَّ رَجًّا ورَجَجاً وغيرها . و يتراءى لي أيضاً أنَّ ما مرَّ يُمْكِنُ حمله على أنَّ في مصدَرِ الفعلِ الذي من هذا البابِ لغتين بإسكان العينِ والإدغام وفَتْحها وفكِّهِ ، أو بفَتْحها على أنَّ من العرب مَنْ يُدْغِمُ ومَنْ لا يُدْغِمُ ، ولعلَّ ما يعزِّزُ ذلك أنَّ ضَفاً (١٦٢) قد ورَدَ بفكِّ الإدغام أيضاً (ضَفِف) .

أمَّا ما كان من باب (فَعَل) اسما فيظْهَرُ لي أنَّهُ قد ورَدَ بفكِّ الإدغام لتحقيق أمْنِ اللبس بالمصدر على الرغمِ من أنَّ بعض المصادر قد ورَدَتْ بالفك والإدغام كما مرَّ، ومِمَّا جاء من الاسم : الفَلَلَ ، والهَلَل (أوّل المطر) ، والخَلَل (منفرَج ما بين شيئينِ) ، إذْ لو أُدْغِمَ لالتبس بالخَلِّ المعروف ، والشَلَل (يبَسٌ في اليد) ، والطَلَل (ما شخص من آثار الديار) ، والبَلَلُ ، فَلَوْ أُدْغِم ما مرَّ لالتبس بناءُ الاسم ببناء المصدر، أو بناء (فَعَل) بـ (فَعْل) .

أمَّا ما كان جمعاً من باب (فُعَل) و (فِعَل) و (فُعُل) فَعِلَّةُ امتناع الإدغام فيه عند النحويِّين تعود إلى أنَّهُ مخالِفٌ للأفعال في الوزن (١٦٣) ، و يظهر لي أنَّ ما ذهب إليه النحاة ليس مقبولاً ، وأنَّ امتناع الإدغام يعود إلى تحقيق أمن اللبس بالمفرد ، فإدغام ما كان جمعا من باب (فُعَل) يلْبِسُه بالمفرد الذي من باب (فُعْل) نحو: الخُطَط والخُطّ (الطريق

(١٥٩) الدَجَجان : دبيب في السير.

(١٦٠) الخُشَشَاء : العظم الناشز خلف الأذن.

(١٦١) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٦٤٥/٢ .

(١٦٢) ضَفِفٌ الحال : رقيق الحال .

(١٦٣) انظر الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الأشموني : ٣٤٦/٤ .

المستطيل)، والخُبَب (جمع خُبَّة) والخُبّ (الخرقة الطويلة مثل العصابة)، والجُدَد والجُدّ (جانب الشيء)، والجُبَب (جمع جُبَّة) والجُبّ (البئر الواسعة).

والقول نفسه في (فِعلَ) جمعاً، نحو: الحِقَق (جمع حِقَّة، وهي النصيب»، والحِقُّ (ما دخل في السنة الرابعة من الإبل، وأمكَنَ ركوبه)، والحِلَل (جمع حِلَّة) والحِلّ (المُباح)، والحِجَج (جَمْعُ حِجَّة) والحِجُّ، والعِدَد (جمع عِدَّة) والعِدُّ (الماء الجاري)، والخِطَط والخِطُّ (ما يختطُّه الإنسان لنفسه من الأرض)، وغير ذلك من الجموع والمفردات الكثيرة.

والقولُ نفسه فيما كان جمعاً من باب (فُعُل) نحو: ذُلُل (جمع ذَلول، وهو السهل) وذُلّ، وسُرُر وَسُرّ (خَطُّ بطنِ الكفّ والوجه والجبهة)، وجُدُدٍ (جمع جديد) وجُدّ (مجدود عظيم الحظ)، وغير ذلك.

أمَّا بناء التعجب (أفْعِلْ بـ) نحو: أعزِزْ به وأضرابِهِ فلا ضيرَ في إدغامه على الرغم من أنَّ المسموعَ الفكُّ إلاَّ ما روي عن الكسائيّ من إجازة الإدغام (١٦٤)؛ لأنَّه لا مانِعَ منْ ذلك إنْ حُمِلَ على أنَّهُ فِعْلٌ، إلاَّ إذا أريدَ الإبقاءُ على الفكِّ طلباً لتحقيق أمن اللبس بمثله من أفعال الأمر بناءً.

وبعدُ فيتَّضِحُ لنا مِمَّا مرَّ أنَّ العربية تهجرُ اللبسَ في المعنى والمبنى، فلا يصحُّ إدغامُ الجموع التي من باب فِعَلٍ أو فُعَلٍ أو فُعُلٍ، لِئلاَّ تلتبس بالمفرد الذي من باب: فِعْلٍ، أو فُعْلٍ، أو الاسم؛ لئلاَّ يلتبس بالمصدر، أو الفعل المبنيّ للمفعول، لئلاَّ يلتبسَ بآخر مبنيٍّ للمفعول من بناءٍ آخر، أو ما أُلحِقَ ببناءٍ؛ لئلاَّ يخرُجَ عَمَّا أُلْحِقَ به.

(٧) التقاء الساكنين:

العربيَّة تسمَحُ بالتقاء ساكنين فيما يلي:

(أ) أنْ يكونَ الساكِنان في كلمةٍ على أنْ يكونَ الساكِنُ الأول حرفَ مدٍّ والثاني مُدْغَما في مثلِه، نحو: شابَّة ودابَّة واحمارَّ.

(١٦٤) انظر، الصبّان، حاشية الصبّان على شرح الاشموني: ٣٥٣/٤.

(ب) أنْ يكون الساكِنان فيما قُصِدَ سردُهُ من حروف الهجاء، نحو: نُوْنْ ميْمْ، قافْ.
(ج) أنْ يكونَ الساكِنان في كلمةٍ موقوفٍ عليها، نحو: زيْدْ، مسكيْنْ.

ولعل ما يبدو فيه تحقيقُ أمْنِ اللبس الأَوَّلُ، لأنَّه لو حُذِفَتِ الألفُ منه للتخلُّص من التقاء الساكنين لالتبس ما فيه ألف بما يخلو منها، نحو: العامّ بالعَم، والهامُّ بالهَمّ، والجادُّ بالجَدّ، واحمارَّ بـ (احمرَّ)، ولذلك كان اغتفار التقاء الساكنين فيما مرَّ وأضرابِهِ لتحقيق أمن اللبس.

ولقد ورد عن العرب ما يُمْكِنُ أنْ يُعَدَّ من باب التقاء الساكنين، نحو: التقت حلقتا البطانِ، بإثبات الألف على الرغم من وَسْمِه بالشذوذ، وقولهم في القسم ها اللهِ، بإثبات الألف أيضا، وقولهم في الاستفهام: آلحسنُ عندَك؟ بالمدّ، لتحقيق أمْنِ اللبس بالإخبار، وقولهم: إي الله، بإثبات الياء (١٦٥).

ولتحقيق أمنِ اللبس اقترح الأستاذ أحمد حسن الزيات أنْ يُغْتَفَرَ التقاءُ الساكنين في الموضعين التاليين:

(أ) في الاسم صحيح الآخرِ إذا جُمِعَ جمعَ مذكرٍ سالِماً، وأُضيفَ إلى اسم محلًّى بـ (أل) رفعا وجرًّا، نحو: اجتمع ممثلو العراقِ بممثلي الأردنِّ، بإثبات الواو والياء دفعاً للالتباس بالمفرد.
(ب) في الاسم المنقوص إذا جُمِعَ جمعَ مذكَّرٍ سالما، وأُضيفَ إلى ياء المتكلم، أو إلى الاسم المحلَّى بـ (أل)، نحو: جاء محامِيَّ، وقابلتُ محامي الرجل، دفعا للالتباس بالمفرد أيضا (١٦٦). على أنْ يكون الأول في الرفع والنصب والجر، أمَّا الثاني ففي النصب والجر.

ولقد عدَّ الأستاذ إبراهيم مصطفى إبقاء ياءِ المنقوص في الموضع الثاني غيرَ مقبولٍ، لا يصحُّ أنْ يُصارَ إليه؛ لأنَّهُ ليس في كلام العرب ما يُبرِّره، أمَّا إبقاءُ الياء في الاسم صحيح

(١٦٥) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١٧٨/٦.
(١٦٦) أعضاء مجمع اللغة العربية بالقاهرة، قرار لغوي، إباحة المد عند التقاء الساكنين، مجلة مجمع اللغة العربية، اقتراح زيادة موضع على المواضع الثلاثة التي يُغْتَفَرُ فيها التقاء الساكنين، ١٩٥٥م، ج: ٨، ص: ٢٤١ــ ٢٤٤.

الآخرِ في الموضع الأول ففي العربيَّة ما يعززه على الرغم من شذوذه كما مرَّ

وذهب الدكتور إبراهيم أنيس إلى أنَّ اختلافَ القرّاء في قدْرِ المدِّ ومراتبِهِ يُمْكِنُ أنْ يكونَ مبرِّراً لما اقترحه الأستاذ أحمد الزيات ؛ لأنَّه يُتَّخذ وسيلةٍ تعليميَّةٍ .

وبعدُ فلتحقيق أمن اللبس فيما مرَّ لا بُدَّ من تسويغ هذه المسألة على الرغم مِنْ أنَّ المدرسين يلجئون إلى هذه المسألة في قاعات الدرس على الرغم من عدم تسويغ اللغويين والنحاة ، وإنَّني لأضمُّ صوتي إلى صوت الأستاذ أحمد حسن الزيات في إجازة التقاء الساكنين فيها من غير تردُّدٍ ، لأنَّها تُعَدُّ وسيلةً تعليمية لتحقيق أمن اللبس في الكلام المسموع .

ومِمَّا يُتَخَلَّصُ فيه من التقاء الساكنين بالفتح لتحقيق أمن اللبس بناءُ (أنْتَ) على الفتحِ في خطاب المذكّر ، وبناء فِعْلي الأمر والمضارع على الفتح في خطابه أيضا ، لئلاَّ يلتبسا بخطاب المؤنَّث نحو: اضرِبَنَّ ، ولا تضرِبَنَّ ، أضْرِبنَّ ، ولا تَضْرِبنَّ (١٦٧) .

(٨) عَودُ الضميرِ على مَنْ هو له :

لقد ذكر النحويُّون أنَّ المشتَقَّ إذا وقع خبراً أو حالاً أو صفةً يتحمَّل ضميراً مستترا إذا أُمِنَ اللبس (١٦٨) ، أمَّا إذا لم يُؤْمَن اللبسُ فلا بدَّ من إبراز الضمير؛ لئلاَّ يجريَ على غيرِ مَنْ هُوَ لَهُ ، نحوُ: زيدٌ عمروٌ وضارِبُهُ هو؛ لأنَّ المعنى على أنَّ زيداً هو الضارب ، وأنَّ المضروبَ عمروٌ، ولو استتر الضمير في المشتق لآذَن التركيب بعكس المعنى ، وذهب البصريُّون إلى أنَّهُ إنْ تحقَّقَ أمنُ اللبس فلا بُدَّ من إبراز الضمير أيضا ، نحو: زيدٌ هندٌ ضارِبُها ؛ لجريان الخبر على غيرِ مَنْ هو له ، أمَّا الكوفيُّون فلا يُوجبون ذلك ؛ لأنَّ أمن اللبس قد تَحقَّقَ ، وهو القول الظاهر؛ لأنَّ المعنى بَيِّنٌ من غير الإبراز. والقولُ نفسُهُ من حيثُ وجوبُ إبراز الضمير في مثل

---

(١٦٧) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٤/١ .

(١٦٨) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٠/٢ــ

ذهب ابن مضاء (انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ١٠١/١ــ) إلى أنَّ المشتَقَّ يدُلُّ على صاحبه من غير حاجةٍ إلى ادعاء الاستتار.

انظر في ذلك أيضا ، الصبَّان ، حاشية الصبان على شرح الأشموني : ١٩٨/١ــ

قولنا: غلامُ زيدٍ ضاربُهُ هو؛ لأنه لولا إبرازُ الضمير لعُدَّ زيدٌ مضروباً؛ لأنَّ المشتقَّ جارٍ في اللفظ على المبتدأ (غلام) على أنَّ الهاء للمضاف إليه (زيد) (١٦٩).

ومِمَّا يبرُزُ فيه الضمير منفَصِلاً لتحقيق أمن اللبس بعضُ الصور التي يُؤَكَّد فيها ضميرُ رفعٍ، نحو: هندٌ ذهبَتْ هي نَفْسُها أَوْ عَيْنُها؛ لأنَّ ترْكَ الضمير الفاصل (هي) يؤدي إلى اللبس من حيثُ يُظَنُّ أنَّها عَمِيَتْ أو ماتَتْ (١٧٠).

و يتحقَّقُ أمنُ اللبس أحياناً بالاستغناء عن الضمير بالاسم الظاهر، وهي مسألةٌ قد أفردَ لها الزركشي مكانا (١٧١)، ومِنْ ذلك قولُهُ ــ تعالى ــ: «وقرآنَ الفجرِ إنَّ قرآنَ الفجرِ كان مشهوداً» (١٧٢)، فلو قيل (إنه) لأوهم عودَ الضمير إلى الفجر (١٧٣)، وقوله ــ تعالى ــ: «يظنُّونَ بالله ظنَّ السوءِ عليهم دائرَةُ السوء» (١٧٤)، فلو قيل (دائرَتُهُ) لالتبس بأنْ يكون الضميرُ عائداً إلى الله تعالى (١٧٥)، وقوله ــ تعالى ــ: «قل اللهُمَّ مالكَ الملكِ تؤتي الملكَ مَنْ تشاءُ» (١٧٦)، فلو قيل (تُؤْتيهِ) لأَوهَمَ أنَّه عائدٌ إلى الأول (١٧٧).

(٩) الحذف:

الحذفُ من سِماتِ العربيَّة البارزَة؛ لأنَّها تميل إلى أنْ يُؤَدَّى المعنى بأخصر طريقٍ وأخصرِ لفظٍ؛ لأنَّ الحشو والإطالة في التركيب اللغوي ليسا من سِماتها إذا توافَرَ أمْنُ اللبسِ، ولعلَّ ما يُعزِّزُ ذلك ما يطالعنا في القرآن الكريم من محذوفاتٍ كثيرةٍ (١٧٨). ولقد

(١٦٩) انظر الشيخ خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح: ١٦٣/١.
(١٧٠) انظر السيوطي، همع الهوامع: ١٩٧/٥.
(١٧١) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤٨٨/٢ــ
(١٧٢) الإسراء: ٧٨.
(١٧٣) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤٨٩/٢.
(١٧٤) الفتح: ٦.
(١٧٥) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤٨٨/٢.
(١٧٦) آل عمران: ٢٦.
(١٧٧) انظر الزركشي، البرهان في علوم القرآن: ٤٨٨/٢.
(١٧٨) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم: ١٣٣ ــ ٨٣٨.

قَيَّدَ النحاةُ الحذفَ بوجودِ دليلٍ يتحقَّقُ معه أمْنُ اللبس ، فحَذْفُ (لا) النافية في قوله تعالى : «قالوا تالله تفتأُ تَذْكُرُ يوسُفَ» (١٧٩) ، أي : لا تَفْتأُ ، محمولٌ على أنَّ حرفَ النفي حُذِفَ للعلم به (١٨٠) .

ويجوزُ حَذْفُ الخافِضِ إنْ أُمِنَ اللبسُ كحذفِهِ مع المصادر المؤولَة من (أنْ) ، أو (أنَّ) وما في حيِّزها (١٨١) ، وغير ذلك من المواضع ، وإذا لم يتحقَّقْ أمْنُ اللبس فلا يصحُّ حذفه ، كقولنا : مالَ عنِّي ؛ لأنَّ حذفه مُلْبِسٌ ؛ لأنَّه يُقالُ : مالَ إلَيَّ (١٨٢) ، والقولُ نفسه في (رَغِبَ) (١٨٣) .

ولم يُجوِّزِ النحاةُ الحذفَ إذا لم يتحقَّقْ أمنُ اللبس ، ومن ذلك مَنْعُ حذف ألف الوصل في قولنا : آلْحَسَنُ عندَك ؟ ، لئلاَّ يلتَبِس الاستخبار بالإخبار (١٨٤) .

ومن ذلك أنَّ ابنَ كيسان قد مَنَعَ حذفَ الجزءِ الثاني من العلم المركب إذا أُرِيْدَ ترخيمُهُ ؛ لئلاَّ يلتبسَ بالمفرد ، نحو: يا سيْبَ ، و يا حَضْرَ ، و يا خَمْسَةَ في : سيبويه وحضرموْت وخَمْسةَ عشرَ (١٨٥) .

ومنه أنَّهم نسبوا إلى المضاف إليه في العلم المركَّب تركيبا إضافيًّا إذا خيفَ التباسُهُ بمنسوبٍ آخرَ، نحو: مَنافِيّ وأَشْهلِيّ في النسب إلى : عبد مناف ، وعبد أشهل ؛ لأنَّه لو قيلَ عَبْدِيّ لالتَبسَ بالنسب إلىعبد القيس (١٨٦) . ومن ذلك أيضا النسب إلى المضاف إليه في : ابن عمر، وابن الزبير، وابن كُراع (١٨٧) .

---

(١٧٩) يوسف : ٨٥ .

(١٨٠) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٠٣.

(١٨١) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٠٢ــ

(١٨٢) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٠٢ــ

(١٨٣) انظر د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٧٠٣.

(١٨٤) انظر: حسن بن قاسم المرادي (ت : ٧٤٩ هـ) ، الجنى الداني في حروف المعاني ، تحقيق طه محسن ، ١٣٩٦ هـ ــ ١٩٧٥م : ٩٩ ، د. عبد الفتاح الحموز، التأويل النحوي في القرآن الكريم : ٨٠٦ــ

(١٨٥) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٨٢/٣ــ

(١٨٦) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٤/١ . همع الهوامع : ١٥٧/٦ .

(١٨٧) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٥٧/٦ ، الرضي ، شرح الشافية : ٧٤/٢ .

ومنه أنَّهم لم يُجَوِّزوا حذف حرف النداء من المستغاث به ؛ لئلاَّ تلتَبِسَ لامهُ المفتوحةُ بلام الابتداء ؛ لأنَّ قرينَةَ الضبط الإعرابيّ تختفي في المقصور المستغاث به ، والقول نفسُهُ في المبنيِّ والموقوفِ عليه (١٨٨) .

ومنه أنَّ البصريِّينْ قد منعوا حذْفَ حرفِ النداء من اسم الإشارة ؛ لئلاَّ يلتبس به غيرَ منادى ، أمَّا تجويزُ هذا الحذف مع العلم فيعود إلى أنَّه مبنيٌّ على الضم إذا كان مفرداً ــ ومنصوبٌ إذا كان مضافاً (١٨٩) .

ومن ذلك حذف حرفٍ من الكلمة ليتحقَّقَ أمْنُ اللبس ، و يبدو ذلك بيِّناً في النسب إلى مذهب أبي حنيفة : حَنَفِيّ ، أمَّا النسب إلى بني حنيفةَ فحنيفيّ ، وكذلك النسب إلى مدينة الرسول : مَدَنيّ ، أمَّا إلى مدينة المنصور فمدينيٌّ (١٩٠) .

ومنه حذف حرف العلة من المضارع المعتلِّ الناقص إذا سُبِقَ بجازمٍ ؛ لئلاَّ يلتبس بالمرفوع ، أمَّا حذفُ الياء من المنقوص فلعدم التباسه (١٩١) .

(١٠) مسائلُ أخرى متفرِّقةٌ :

في العربيَّةِ مسائلُ أخرى تُعَدُّ مُلْبِسَةً ، ولذلك لجأ العرب إلى تحقيق أمْنِ اللبس فيها ؛ لأنَّ العربيَّةَ لُغَةُ تفاهمٍ وتخاطبٍ ، تهجر الإلباس والتعميةَ ، ومن هذه المسائلُ أنَّ حرفَ النداء (يا) لا يستعمل في أسلوب الندبة إلاَّ إذا أُمِنَ اللبسُ ، كأنْ يُنْدَبَ ميِّتٌ مسمًّى بزيدٍ : يا زيداه ، أو يُنْدَبُ إذا كانَ بحضرتك ؛ لئلاَّ يلتَبِسَ بالمنادى (١٩٢) .

ومنها أنَّ تاء التأنيث تَلْحَقُ المؤنَّثَ المصغَّر الذي بلا علامةِ التأنيثِ بقيد تحقُّق أمنِ اللبس ، فلا يصحُّ أنْ تَلْحَق خَمْساً وغيرَهُ من أعدادِ المؤنَّثِ ، لِئلاَّ تلتبسَ مصغَّرَةُ بأعداد المذكر مصغرَّةً ، والقول نَفْسُهُ في تصغير بقَر وشجَر ؛ لئلاَّ يلتبسا بتصغير شَجَرة و بَقَرة (١٩٣) .

---

(١٨٨) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٣/١ .

(١٨٩) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٣/١ .

(١٩٠) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٦٢/٦ .

(١٩١) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٧٨/١ ، الرضي شرح الشافية : ٣٠٠/٢ــ٣٠٢ .

(١٩٢) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٦٦/٣ــ٦٧ .

(١٩٣) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٤٣/٦ .

ومنها أنَّ الفعلَ الماضي يَجوزُ أنْ تلحَقَهُ هاءُ السكت عند كثيرٍ من النحويِّيْنَ إذا لم تلتَبِس هذه الهاء بالهاء ضميراً ، كأنْ يكون الفعل لازماً لا يصل إلى مفعول به صريح، نحو: قَعَدَهْ ، أمَّا (ضَرَبَهُ) فلا يصحُّ عدُّ الهاء فيه للسكت ؛ لأنَّها ضمير(١٩٤) .

ومنها أنَّ التاء التي تُعَدُّ عوضاً من ياء المتكلم التي في محلِّ جر بالإضافة في مثل : يا أبَتِ ، و يا أُمَّتِ ، لا يصِحُّ أنْ يُؤتى بها في اسمٍ له مؤنّثٌ من لفظه ، نحو عَمَ وخال ، لئلاَّ يَلْتَبِسَ نَحْوُ: يا خالَتِ و يا عَمَّتِ بمؤنثيهما (١٩٥) .

ومنها أنَّ اللامَ الفارقة تلزَمُ خبرَ (إنْ) المخفَّفة من المثقَّلة إذا أُهْمِلَتْ ؛ لئلاَّ تلتَبسَ بـ (إنْ) النافية عند عدم توافر القرينة ، وهذه اللام ليست بلازمةٍ إذا أُعْمِلَتْ (١٩٦) .

ومنها أنَّ النحويِّينْ قد قَيَّدوا المنصوبَ على الاختصاص أنْ يكونَ محلًّى بـ (أل) أو مضافاً إلى محلًّى بها في الغالب ، ولم يجوِّزوا أنْ يكون من أسماء الإشارة أو نكرةً ؛ لأنَّهما لا يُزيلانِ اللبسَ والغموضَ اللذين يزيلُهما ما توافَرَتْ فيه القيود (١٩٧) .

ومنها أنَّهم لم يُجَوِّزوا حذفَ الألف من (حُبْلى) عند التثنية ؛ لئلاَّ يلتبس مُثَنَّاها بمثنَّى (حُبْل) ، خلافا للكوفيِّين ؛ لأنَّهم يُجيزونَ حَذْفَها فيما زاد على أربعة أحرُفٍ (١٩٨) .

وَمِمَّا يُعَدُّ مُلْبَساً إذا لم تتوافر القرينَةُ العهديَّةُ الذهنيَّةُ ما صُغِّرَ تصغيرَ ترخيمٍ ، نحوُ أُحَيْمِد في : أحْمد وَمُحَمَّد ، ومحمود ، وحامِد ، وحمدان ، وحَمْدون ، وحُمود ، فتلتبس هذه الأعلام على القارىء والسامع في هذا التصغير، فلا بُدَّ من إزالة اللبس ، و يظهر لي أنَّ الأولى عدَمُ الالتجاء إلى تصغير الترخيم ، لتحقيق أمن اللبس ، و يعزِّزُ ذلك أنَّه يكادُ نادِرَ الاستعمال في العربيَّة .

---

(١٩٤) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ٢١٩/٦ .

(١٩٥) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧١/١ .

(١٩٦) انظر السيوطي ، همع الهوامع : ١٨١/٢ .

(١٩٧) انظر السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو: ٢٧٣/١ .

(١٩٨) انظر ابن عصفور، الممتع في التصريف : ٦٠٩/٢ .
وانظر فيه التفصيل في هذين المذهبين .

(١١) النبْرُ والتنغيم :

لعلَّ دورَ كليهما يقومُ على المتكلّم في اللفظ والمخاطب في السماع ؛ لأنَّه لا أثَرَ لهما في تحقيق أمن اللبس في العربيَّة كتابةً ؛ لأنَّ النبر يدور في فلك الضغط على مقطعٍ أو صوت أكثرَ من غيره ليزداد وضوحُهُ وجلاؤه في السمع أكثرَ من غيرهِ من المقاطع أو الأصوات الأخرى في الكلمة . و يرى الدكتور إبراهيم أنيس (١٩٩) أنَّ نطق اللغة لا يبدو سليما إلاَّ إذا روعي فيه موضع النبر.

والتنغيم يدور في فلك الصوت أو النغمة التي تميز التركيب اللغوي عن غيره ، و يبدو ذلك بَيِّنا في الجمل الاستفتاحية والاستفهامية وا لتعجُّبيَّة والمدحيَّة والذميَّة ، وغيرها ، و يرى الدكتور تمام حسَّان أنَّه يقوم في كثير من التراكيب اللغوية في السماع مقام علامات الترقيم في الكتابة من حيثُ توضيحُ المعنى وتحديدُهُ (٢٠٠) .

و يظهر لي أنَّ النبر لا أثرَ له في العربية من حيث تحقيقُ أمن اللبس ووضوحُ المعنى ، فلا يؤثِّرُ الضغط على مقطعٍ أو صوتٍ ما في الكلمة في الدلالة اللغويَّة ، فلا تختلف دلالات الألفاظ أو صيغها إذا توافر فيها النبر، فهي على خلاف الإنجليزيَّة التي تتَّخِذُ النبر وسيلةً للتفرقة بين الفعل والاسم ، و يبدو ذلك بيِّناً فيما يلي :

Conduct, Contrast, perfect, present, subject, permit, contract, export, import, impose, desert, object.

فهي أفعالٌ إذا كان موضِعُ النبرِ المقطَعَ الثاني ، وأسماءٌ إذا كان موضِعُهُ المقطَعَ الأوَّلَ .

وقد يُستعانُ بالنبر في تحقيق غرضٍ ما أو توكيده أو التنبيهِ عليه إذا توافر في كلمة من التركيب اللغويّ ، فالضغط على كلِّ كلمةٍ من التركيب اللغويّ الآتي :
قرأت القصَّةَ أمسِ ، قد يُحَقِّقُ معنًى ما في نفس المتكلِّم من حيثُ الشكُّ في وقوعها . و يرى الدكتور تمام حسَّانِ أنَّهُ يمكن الاعتماد عليه في معنى الجملة ، كما في : اذْكُرِ اللهَ ، واذْكُري اللهَ ، اللذين يُتَخَلَّصُ من التقاءِ الساكنين فيهما بكسر الراء في الأولى ، وحذفِ الياء في الثانية ، فيلتَبِسُ فيهما خطاب المذكَّر بخطاب المؤنث ، فالضغط يكون على همزة الوصل في

(١٩٩) انظر د. إبراهيم أنيس ، الأصوات اللغوية ، القاهرة ــ مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الأولى : ١٧٠ .
(٢٠٠) انظر د. تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها : ٢٢٦ .

الجملة الأولى ، وعلى الكاف في الكلمة الثانية ليدل على طول الياء ، فيتحقق أمن اللبس عنده (٢٠١) .

أمَّا التنغيمُ فله دورٌ بيِّنٌ في التعبير عمَّا في نفس المتكلم في التراكيب اللغوية المختلفة ، إذْ يستطيع السامِعُ أنْ ينتهيَ إلى مرادِ المتكلِّم اعتمادا عليه ، وتبدو هذه المسألة بيِّنَةً فيما يطالِعُ السامع من تنغيماتِ المُذيعين الذين يصفون ما يجري في كثيرٍ من مباريات كرة القدم وغيرها ، أو الذينَ يَتحدَّثونَ عن زيارةِ حاكمٍ أو رئيسِ بلدٍ ما ، أو الذين يُوْردون أخبار انتصاراتِ الجيوش أو هزائِمها . وتبدو أيضا في التراكيب اللغويَّة المتعدّدة التي يلجأ إليها مَنْ يصِفُ أمراً سَيِّئاً ، أو يروي قِصَّةً مُؤْلِمَةً ، أو يُؤْتَى به إلى المحكمة مُتَّهَماً أو شاهدا من حيثُ الصدقُ أو عَدَمُهُ ، و يستطيع القضاة أو غيرُهم اتِّخاذ تراكيبَهُ اللغويَّةَ المتعدِّدَة التي تتَخَلَّلَها التنغيمات المختلفة ــ دليلا على صدقه أو كذبه زيادة على أسارير وجهه وغيرها ، ولعلَّ هذه المسألة تبدو بيِّنَةً فيمن يُتَّهَمُ بالغش في الاختبارات المدرسية ، إذْ يلجأ إلى تنغيمات متعددة لإثبات خلاف ذلك .

و يبدو التنغيم بيِّنا وجليا أيضاً في تلك التراكيب اللغوية المختصرة في النفي والتعجب وغيرهما ، نحو: لا ، نعم ، يا سلام ، يا له ، لبيك ، دونك ، عليك ، يا ليت ، وغيرها ، وتلك التي يُرادُ فيها التوكيدُ على صفةٍ ما ، كما في قولنا ، بلادٌ بعيدَةٌ . ورجلٌ طويلٌ ، والعصفورُ في السماء ، أو فَوْقَ الشجرة ، وفلان (رايح جاي ، ونازِلٌ طالع) وغيرها .

وَ يُسْتَعانُ به في تحديد أنواع التراكيب اللغوية من حيثُ التعجُّبُ أو التأثُّر أو الإخبار أو الاستخبارُ إذا لم توجد أداة استفهام ، أو المعنى البلاغيّ في التراكيب اللغوية من حيث النفيُ أو الإقرار أو غيرهما ، وتبدو هذه المسألة بَيِّنَةً في الجملة التالية : قرأ الطالب الدرس ، فهي بنغمة هابطة إخبارية ، و بنغمةٍ صاعدة استفهامية ، و بنغمةٍ أكثرَ صعوداً تعجُّبيَّة .

(٢٠١) انظر د. تمام حسان ، اللغة العربية ، معناها ومبناها ، ٣٠٨ .

وقد يُسْتَعان به أيضا في تمييز الفروق الدلالية (٢٠٢) في التركيب اللغوي كما في قولنا : تريد عنباً أم موزا ، الذي يمكن أنْ يقال بنغمةٍ يَفْهُمُ منها السامع أنَّه لا يوجد سوى هذين النوعين ، و بِنَغْمَةٍ يَفْهَمُ منها أنَّهما مثالان زيادةً على أمثلةً أخرى .

(١٢) الألغاز والأحاجي :

التركيبُ اللغويُّ العربيُّ يتراءى للقارىء أوِ السامع معناهُ ومرادُهُ بيُسْرٍ وسهولةٍ ؛ لأنَّ كثيرا من القرائن كما مرَّ تُسْهِمُ في إبعادِهِ عن اللبس والغموض ، أو الحَزْر والتخمين ؛ لأنَّ اللغة المُلغزة التي يقوم فهم معناها على التخمينات التي لا يُتْقِنها كلُّ الناس ــ لا تَصْلُحُ أنْ تكونَ وسيلةً للتفاهُم أو التخاطُب ، وهي مسألةٌ تجعَلُ الناطقين بها يلجأون إلى الاستعانةِ بلغةٍ أخرى ، أو استبدال أخرى بها . ولسنا ننكر أنَّ في العربية ألغازا وأحاجي يَعْتَمِدُ فهم مرادُها على الحَزْرِ والتخمين ، ولعلَّ ما يُعَزِّزُ أنَّ العربية بتراكيبها المختلفة تنفر منها أنَّها أُفرِدَتْ بتصانيفَ خاصَّةٍ ، ولستُ أستَبْعِدُ كونَها من صُنْعِ هُواتها ومريديها ، يعزِّزُ ذلك أنَّ معظمها غير منسوبةٍ إلى قائليها .

ولقد رأيتُ أنْ أَخْتِمَ هذا البحث بما يُعَدُّ من مواضع اللبس المقصودة في العربيَّة ؛ لأنَّ معناه يعتمد على الحَزْرِ والتخمين على الرغم من أنَّ العربيَّة ليس من سماتها الإلغاز والإلباس . ولعلَّ أهمَّ ما تقوم عليه هذه الأحاجي والألغاز في إخفاء الحقيقة والمعنى المراد ما يلي :

(١) عَدَمُ الالتزام بالرسمِ الإملائيِّ الاصطلاحيّ السائد :

لهذه المسألة دورٌ بيِّنٌ في إخفاء الحقيقة والإلباس ؛ لأنَّ للرسم الاصطلاحي السائد أثراً رئيساً في وضوح المعنى وجلائه ، فبعضُ الألغاز تطالِعُنا مرسومَةً بالخط العروضي الذي يدور

(٢٠٢) انظر: د. فاطمة الخليفة ، مجلة كلية التربية الأساسية ، الموسم الثقافي ، ١٩٨٥ ــ ١٩٨٦م ، محاضرة ، التنغيم في لهجة البدو ، الكويت ١٩٨٧م : ٥٣٩ ــ .
وانظر فيها أنماط التنغيم في لهجة البدو: ٥٥١ ــ .

في فلك التفعيلات التي تَعْتَمِدُ على المقاطع الصوتيَّة، وهذا الرسم يُحْيِل المعنى و يَلْبِسُهُ إنْ حُمِل النصُّ على ظاهره، ومن ذلك قوله (٢٠٣):

بالغرامُ الذي يُذيبُ بلاها ربِّها ذا دعاءَ صبٍ كئيبا

(بالغرام) رُسِمَتْ بحذف الياء لالتقاء الساكنين، لأنَّ الرسم الاصطلاحي هو: بي الغرامُ، فَحُذِفَتْ ياء المتكلم لالتقاء الساكنين. وفي رسم (ربِّها) إلغاز أيضاً؛ لأنَّ رسمَها الاصطلاحيَّ هو: ربي هذا، على أنَّ فيها حذفَ المضاف إليه ياءِ المتكلم.

وقوله (٢٠٤):

لقد طاف عبدَ الله بالبيتِ سبعَةً فسل عن عبيدُ الله ثمَّ أبا بَكْرٌ

(عبدَ الله) رسمت بخطٍّ عروضي؛ لأنَّ الرسم الاصطلاحي هو: عبدا الله، فَحُذِفَتِ الألفُ لفظا لالتقاء الساكنين. وفي رسم (سَلْ عن) إلغاز؛ لأنَّ الرسم الاصطلاحي هو: سلعن (من السلعنة، وهي سرعة المشي).

وقوله (٢٠٥):

لابنَ عفراءَ في تميم كما تد ري بيوتاً فيها الوجوهَ الحِسانا

(لابنَ) رُسِمَتْ بخطٍّ عروضيٍّ؛ لأنَّ رسمها الاصطلاحي هو: لِ ابنَ، على أنَّ (لِ) فعلُ أمرٍ من الولاية و (ابنَ) منادى مضاف، و (الوجوه) نُصِبَ بفعل الولاية.

وتطالِعُنا ألغازٌ أخرى وَصِلَتْ أواخرُ كلماتٍ فيها بأوائل كلماتٍ مجاورةٍ لها، فخالفت بذلك الرسم الإملائي الاصطلاحيَّ، ولذلك اختفى المعنى الصحيح، ومن ذلك قوله (٢٠٦):

لولا مقالي سعيدٍ لائمٌ دنفا لمَّا تشبَّث بي إذْ قالَ سَلْمانا

(٢٠٣) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٦٩.

(٢٠٤) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٨٥.

(٢٠٥) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٦٦، وانظر شاهدا آخر في الصفحة: ١٣٦.

(٢٠٦) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٣٦٩.

رَسْمُ (لولا مقالي) الاصطلاحي هو: لَوْلامَ قالي سعيدٍ، على أنَّ (لائمٌ) فاعِلُ (لامَ)، وَرَسْمُ (سلمانا) هو: سَلْ مانَ، أي: سل هل كَذَبَ ؟

وقوله (٢٠٧):

وتسري من همومك نحو هندٍ وإنْ شطَّ المزارُ بك القلوصِ

رَسْمُ (بك القلوصِ) الاصطلاحي هو: بكالقلوصِ، أي: بمثل القلوصِ وقوله (٢٠٨):

إذا رأيتَ بني عبسٍ فإنهم الـ قومُ فما لهم في الجود مِقياسا

رَسْمُ (مِقْياسا) الاصطلاحي هو: مِقْ ياساً، على أنَّ (مِق) أمرُ يَمِقُ، و (ياسا) منصوب على المصدَر على أنَّ فيه حذف الهمزة تخفيفا.

وَتُطالِعُنا ألغازٌ ثالِثةٌ اختيرَ فيها الرسم الخاطىء لِيَخْتَفِيَ المعنى، و يَعْسُرَ الاهتداء إليه، ومن ذلك قوله (٢٠٩):

وبي زفراتٌ مِنْ هواكِ ولوعَةٌ أحسُّ على الأحشاءَ منها توهجُ

رَسْمُ (على) الصحيح هو (علا)، لأنَّهُ فِعْلٌ ماضٍ، و (الأحشاءَ) مفعوله، على أنَّ (أَحُسُّ) معلَّقٌ عن العمل.

وقوله (٢١٠):

أراميةً بك الفلواتِ قصدا إلى مَنْ في خزائنِه الكنوزا

رَسْمُ (أراميَةً) الصحيحُ هو: أرى مِئَةً؛ لأنَّ (أرى) فعلٌ ماضٍ، ورَسْمُ (بك الفلواتِ) هو: بِكالفَلَواتِ.

(٢٠٧) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٦٣.

(٢٠٨) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٣٩.
وانظر شواهد أخرى في الصفحات: ١٢٤، ١٢٥، ١٣٩، ١٤٦، ١٤٨، ١٥١، ١٨٤، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٢٥، ٢٣٣، ٢٤٠، ٢٦٣، ٢٧٦، ٢٩٨، ٣٠٣، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٦٧، ٣٦٩، ٣٧١، ٣٧٨، ٣٨٢.

(٢٠٩) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٣١، وانظر: ٩٦، ٢٠٦.

(٢١٠) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٢٥.

(٢) مماثلةُ رسمِ بعض الألفاظ الإملائي :
لعلَّ لهذه المماثلة أثراً بيِّناً في أخفاء المعنى وإلباسه ، ومن ذلك قولُهُ (٢١١)

كساني أبي بكرٍ قميصان أخلقا وأيَّ سخيفٍ يلبس الدهر ما كَسا

لفظة (كساني) مُكَوَّنةٌ من كاف التشبيه واسم الفاعل (ساني) ، وهي مُلْبِسَةٌ بالفعل ومفعوله ياء المتكلم (كساني) . وكذلك (ما كسا) مُكَوَّنةٌ من الفعل الماضي (ما كَسَ) وألفِ الإطلاق ، وهي مُلْبِسَةٌ بالفعل (كسا) المسبوق بـ (ما) النافية ، وتقدير الكلام : قميصان أخلقا كساني أبي بكرٍ ، وأيَّ سَخِيفٍ يصحَبُ الدهرَ ما كسَ ؟

وقوله (٢١٢) :

أتانا عبيدِ الله في أرضِ قومِنا ولم يأتِنا ذاك الكذوب الموبَّخا

لفظة (أتانا) تثنية (أتان) ، على أنَّ النونَ حُذِفَتْ للإضافة ، وهي تَلْتَبِسُ بالفعل الماضي الذي نَصَبَ ضميرَ المتكلِّمينَ :

وقوله (٢١٣) :

مِنْ أبا قاسِمٍ وأمَّ أباه وَلِزيداً ومِنْ أباهُ الجَهولا

(مِنْ) أمرٌ مِنَ المَبَيْنِ في الموضعين ، وهي بمعنى (اكذبْ) ، أي : أكذب يا أبا قاسمٍ ، و (زيدا) منصوب بـ (لِ) فعلِ الأمر من الولاية .

وقوله (٢١٤) :

حَدِّثوني أنَّ زيدٍ باكياً قائلٌ : في حُبَّ هندٍ تُسْعَفِ

(أنَّ) مصدَر الفعل (أنَّ يَئِنُّ) ، وهو يلتَبِسُ رسماً بـ (أنَّ) الحرف الناسخ ، و (في) فعلُ أمرٍ

---

(٢١١) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٢٤٩ .
(٢١٢) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ١٤٨ .
(٢١٣) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣١٦ .
(٢١٤) انظر الفارقي ، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب : ٣٠١ .

مِنْ (وَفَى)، و (حُبَّ) فعلٌ أيضا، و (هِنْ) أمرٌ مِنْ (وَهَن يَهِنُ)، و (دِنْ) أمرٌ من (دانَ يدينُ).

وقوله (٢١٥):

نحن مِنَّا الملوكَ في سالفِ الدهـ ر قديما ونحن مِنَّا الوليدا

(مِنَّا) بمعنى (كذبنا)، وهو يلتبس بـ (مِنْ) الخافضة ومخفوضِها ضمير المتكلمين المتصل.

(٣) الحذفُ:

للحذف الذي لا دليلَ عليه في التركيب اللغوي الخاص بالشاهد المُلْغَزِ دورٌ بَيِّنٌ أيضا في إخفاء المعنى المراد وإلباسه، ومن ذلك قوله (٢١٦):

أُلْبِسْتُ ثوبٌ وكان البرد آلمني فَرَدَّ روحي بعدَ الهلكِ جلبابا

(ثوبٌ) اسم رجل، وهو منادى مرخَّم من (ثوبان)، وفي الكلام حذفُ حرفِ النداءِ. وهُوَ يُوهِمُ بأنَّه ينبغي أن يكونَ منصوباً على أنه مفعول ثانٍ لـ (أُلْبِسَ)، ولعلَّ ذلك يعود إلى حذف حرف النداء والترخيم.

وقوله (٢١٧):

وقَدْ رَحَلُوا واستحلُّوا لنا بِعادا بلا سببٍ واطِّراحُ

ظاهِرُ (واطِّراحُ) أنَّهُ معطوفٌ على (سبَبٍ)، ولكنَّ المعنى على أنَّ (وطِّ) فعلُ أمرٍ، و (راحوا) فعلٌ ماضٍ حُذِفَتْ منه واوُ الجماعة للضرورة الشعريَّة، أي: عَجِّل بالتوطية لألحَقَهُمْ فقد راحوا.

وقوله (٢١٨):

إنَّ مُسْتَهْتَرٌ بحبِّكِ قلبي فاهجريني فما بقي لكِ حظُّ

(٢١٥) انظر الفارقي، لإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٦٤.
وانظر شواهد أخرى في الصفحات: ١٠٢، ١٧٢، ١٧٩، ١٨٥، ١٩٥، ٢٠٤، ٢٠٩، ٢٢٤.

(٢١٦) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٩٦.

(٢١٧) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ١٤٦.

(٢١٨) انظر الفارقي، الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب: ٢٦٨.

ظاهِرُ الكلام يدلُّ على فسادِ المعنى واستحالَتِهِ ، وفسادِ الضبط ، لأنَّ اسمَ الحرفِ الناسخ منصوب ، فالمعنى على أنَّهُ ليس مُسْتَهْتَراً بحبِّها ، فتكونُ (إنْ) نافية بمعنى (ما) ، والنونُ الثانيةُ التي أُدْغِمَتْ فيها نونُ (إنْ) بَقِيَّةُ الضمير (أنا) بعد حذف الهمزةِ والألف .

و بعدُ فَيَتَّضِحُ مِمَّا مرَّ مِنْ مواضع اللبْسِ المختلفَةِ التي وصلَتْ إليها يدي ووسائلِ تحقيقِ أمن لبسها ــ أنَّ العربيَّة لُغَة التفاهُمِ والتخاطُبِ على الرغم من أنَّ هذه المواضع تشهَدُ بأنَّ في العربيَّة إلباساً يجعلَ المرادَ من التركيب اللغوي غيرَ بيِّنٍ ، لأنَّهُ قد يَخْضَعُ أحيانا للاحتمالات والافتراضات كما في : سائِل ، وجائر ومختار ، وغيرها .

و يتَبَيَّن لنا أيضا أنَّ هذه المواضعَ المُلْبِسةَ منها ما يَعودُ لَبْسُهُ إلى المماثلة في الرسم الإملائي ، كما في عُمَر وعَمْرو ، ومئة ومنه ، وأولئك وإليك ، وغير ذلك من المسائل المختلفة المبسوطة في هذا البحث ، التي لجأ النحويُّون إلى تحقيق أمن لَبْسها بالمغايَرَةِ في الرسم على الرغْم من أنَّنا لا نوافِقُهُمْ في كثيرٍ منها .

ومنها ما يعودُ لَبْسُهُ إلى عدم الالتزام بالرتبة الأصيلة لبعض المسائل في التركيب اللغويّ ، و يبدو ذلك بَيِّنا فيما يُطالِعُنا من شواهِدَ ملغزَةٍ لِما فيه مِنَ التقديم والتأخير والفصلِ بين العامِلِ والمعمولِ . ومِمَّا يَجِبُ فيه المحافَظَةُ على رُتْبَتِهِ الأصيلة لِئلاَّ يَلبَسُ المعنى ويخضَعَ التركيب اللغوي للاحتمالات والافتراضات ــ ما اختفت فيه قرينَةُ الضبط الإعرابيِّ وغيرِها من القرائن ، نحو: ضَرَبَ موسى عيسى ، وضَرَبَتْ سلمى ليلى . والقولُ نفسه فيما استوى فيه المبتدأ والخبر تعريفاً وتنكيراً ، نحو: أخي صديقي ، وأفضلُ منك أفْضَلُ مني ، وغير ذلك من المسائل المختلفة التي يُمْكِنُ تحقيقُ أمن اللبس فيها بالالتزام بالرتبة الأصيلة .

ومنها ما يعودُ إلى البناء الصرفيّ الذي قد يستوي فيه بعضُ الأسماء كما في أسماء المكان والزمان ، واسمي المرة والمصدر المختوم بتاء التأنيث ، واسم الهيئة والمصدر المختوم بتاء التأنيث ، وأسماء الفاعلين والمفعولين التي من باب : مُخْتار ومُكْتال ، ومُضارّ ، وأسماء الفاعلين التي من باب : سائِل وسائِل (من فعل غير مهموز الفاء) ، والمصادر التي من باب حاقَّة وطامَّة ، والمصادر والتي من باب : المجلود والمعقول والمُجَرَّب ، وأسماء الفاعلين التي

من باب : مُسْهَب ، ومُلْفَج ، والأفعالِ المبنية للفاعل التي من باب : جُنَّ وسُلَّ ، والأفعالِ المبنيَّة للمفعول التي من باب : خُفْتُ و بُعْتُ وعِقْتُ ، وغير ذلك من المسائل الصرفيَّة المنثورة في هذا البحث ، ولسنا نُنْكِرُ أنَّ للبناء الصرفي دوراً رئيسا في تحقيق أمن اللبس وإيضاح المعنى في الأ بنية الصرفية المختلفة على الرغم من تلك المسائل التي لا بد من قرائنَ أخرى لتحقيق أمْنِ لبسِها .

ومنها ما يعودُ إلى عدم ظهورِ الحركة الإعرابية كما في : ضَرَبَ عيس موسى ، وكانَ عيسى موسى ، فلا بُدَّ من قرينةِ الرُّتْبَة في هذين المثالين المصنوعين وأضرابهما . ولسنا نُنْكِرُ أنَّ كثيراً من التراكيب اللغويَّة يَصِلُ مرادُها إلى السامعين على الرغم مِنْ إهمال الضبط الإعرابي ، أو الضبطِ الخاطىء ، و يعزِّزُ ذلك أنَّ خطباء المساجد تَكْثُرُ زلاَّتُهم النحويَّةُ و يكثُرُ إهمالُهُم للضبط الإعرابي ، من غير اختفاء المعنى أو التباسه في كثير من المواضع . ولسنا نُنْكِرُ بذلك الدورَ الرئيسَ للضبط الإعرابي ، أو ندعو إلى إهماله والالتجاء إلى تسكين أواخر الكلم كما يَفْعَلُ بعض الخاصَّةِ والعامَّةِ ؛ لأنَّ في العربية مسائلَ لا يتحقق أمْنُ لبسها إلاَّ به ، ومن ذلك المنصوبُ على الاختصاصِ والتحذير ، والنكرةُ المقصودَةُ أو غيرُ المقصودةِ في باب النداء ، والمفعولُ مَعَه والمعطوفُ وغيرُ ذلك من المسائل المختلفة التي يخضع معناها لسلطان الضبط الإعرابيّ .

ومنها ما يعود إلى الوقف والابتداء الخاطئين ؛ لأنَّهما يُفْسِدانِ المعنى ، و يبدُو ذلك بيِّناً في مواضع الوقف والابتداء الخاطئة في القرآن الكريم .

ومنها ما يعودُ إلى الإدغام وفكِّه ، و يبدو ذلك واضحا فيما لَوْ أُدْغِم لالتبس بغيرِه من الأ بنية كما في إدْغام ما كان من باب جموع التكسير (فِعَل ، وفُعَل) ، فيلتبسُ ما كان من هذا البابِ بالمفردِ ، وغير ذلك من المسائل المنثورَةِ في هذا البحث ، فلا بُدَّ من تحقيقِ أمن اللبس فيها بفكِّ الإدغام .

ومنها ما يعودُ إلى حذفِ الساكِنِ الأوَّل فيما التقى فيه ساكنان كما في قولنا : جاءَ مُهَنْدِسو المشروع ، فَجَمْعُ التصحيح في هذا المثال المصنوع يَلْتَبِسُ في اللفظ بالمفرَدِ ، فلا بُدَّ من إباحة المدّ لتحقيقِ أمْنِ اللبس في هذا التركيب اللغويّ .

ومنها أنَّ الضميرَ قد يَعودُ إلى غيرِ مَنْ هو لَهُ في بعض التراكيب اللغويَّة ، كما في قولنا : زيدٌ عمرُوٌ ضاربُهُ ، فلا بُدَّ من إظهارِ الضمير إذا أُرِيْدَ إسنادُ الضربِ إلى زيدٍ ، وغير ذلك من المسائل المختلفة المنثورة في هذا البحث .

ومنها ما يعودُ إلى ما حُذِفَ مِنَ التركيبِ اللغويِّ من غيرِ دليلٍ ، فلا يُحْذَفُ منه شيءٌ إلاَّ إذا تَوافَرَ الدليلُ ، ليتحقَّقَ أمْنُ اللبسِ ، ولئلاَّ يخضعَ المعنى للافتراضات والتخمينات .

ومنها ما يعودُ إلى ما صُنِعَ ليكونَ مِنْ باب الألغاز والأحاجي ، التي تقوم على الحَزْرِ والتخمين ؛ لأنَّ التركيب اللغوي في هذه الألغاز والأحاجي يَكْثُرُ فيه الحذفُ والتقديمُ والتأخيرُ والفصلُ بين العاملِ والمعمولِ ، والمماثَلَةُ في الرسم الإملائي .

وبعدُ فأرجو أنْ يكونَ هذا البَحْثُ كامِلاً متكامِلاً ، قد أزال ما عَلِقَ بمسألة أمْنِ اللبس ومواضعه في العربية وتحقيق أَمْن لبسها من غبارِ الإهمال والتناسي ، وعزَّزَ أنَّ تحقيق أَمْنِ اللبس في التركيب اللغويِّ العربيِّ الغايَةُ القُصْوى ، والهدَفُ الرئيس لِكُلِّ القرائن المختلفة .

والله أَسْأَلُ أَنْ يوفِّقَنا عالِمينَ ومتعلِّمينَ ، والمغْفِرَةَ إنْ زلَلْتُ ، وجزيلَ الثوابِ إنْ أَصَبْتُ ، وهو خيرُ ناصرٍ ومُعينٍ .